

13.

—

L.M. 7

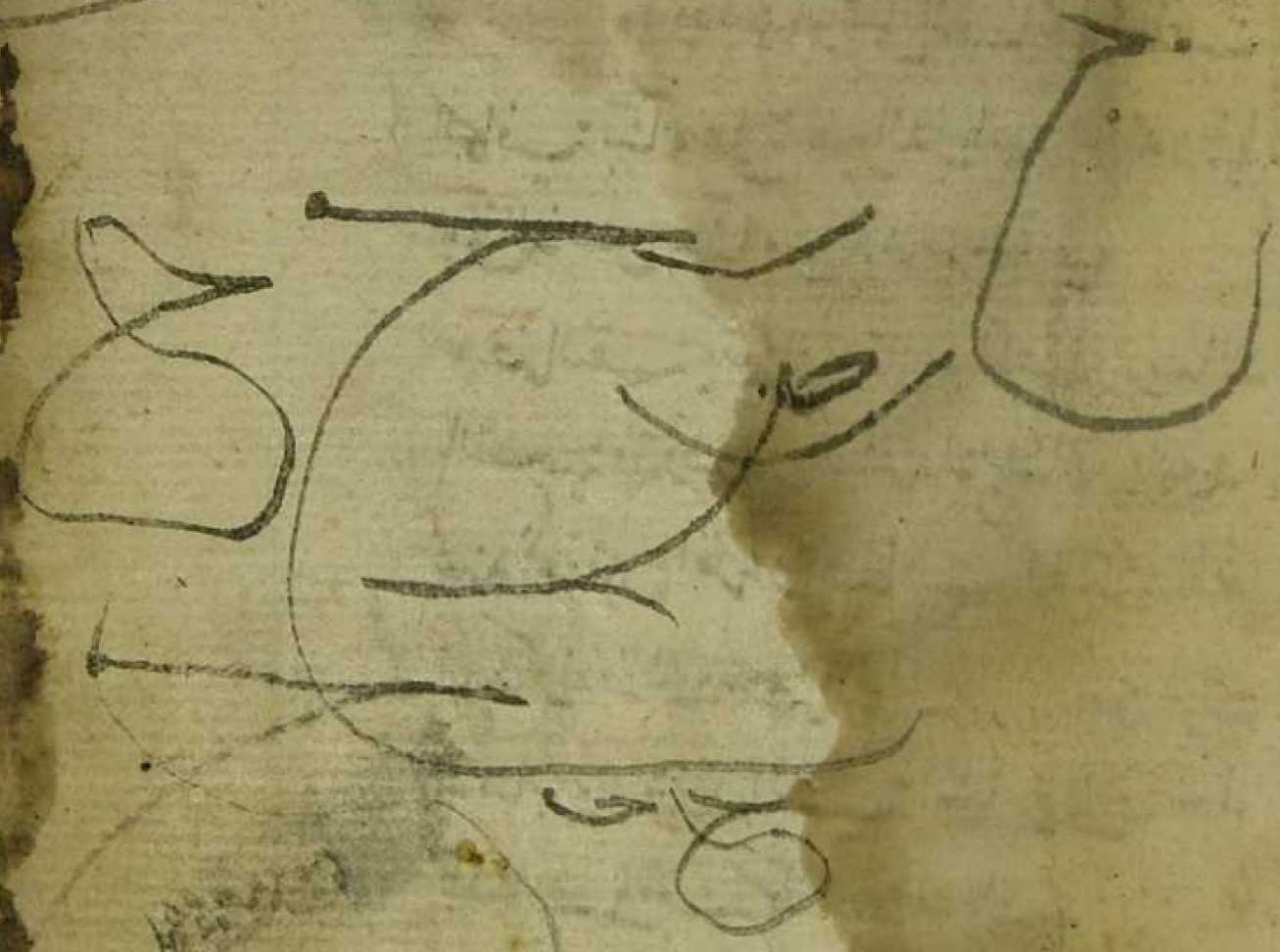
سر الله الرحمن الرحيم

برقمه العالم

۶۰۲۶

ف ۳/۱۶۸۴

حسن نصری



مجلسه در کتب خطی
در قفسه خطی کتب خطی

١٨٩
ع.ب.

عين العلم (وزين الحلم في اختصار احياء العلوم للغزالي)

للبلخي، محمد بن عثمان - ٨٣٠ هـ. بخط عبد الفتاح بن
عبد الواحد في القرن الثاني عشر الهجري تقديره

٧٩ ق ١٥ س ٥٢١ ر ٥٧ ر ١٧ سم

٦٠٢٦

نسخة حسنة، ناقصة الأول، خطها نسخ معتاد.

معجم المؤلفين ١٠: ٢٨٤ هدية العارفين ٢: ١٨٧

١- الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف

ب- النسخ ج- تاريخ النسخ.

١٧٦٨٢

٥١٤١٥١٧١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم
 وبه **سبح** الله الرحمن الرحيم
قول فهذه اشارة الى المسائل في كتاب
 الكافية بناء على تاخير الديباجة عن تدوينها
 وفي الذهن بناء على تقدمها على **قول**
 مضمون النفس يمكن ان يقال انه لما صدر رسالته
 بالتسمية فقد صدر بها الحمد ايضا لان الحمد
 عند المحققين اظهر الصفات الكمالية الا انه
 لم يذكر لفظ الحمد مضمون النفس **قول** من حيث
 ان كتابه والتقيد بالحشية اشارة الى ان هذا
 الكتاب في نفسه كتب السلف **قول**
 جزء من افراد الكلام الح اما كون افراد الكلمة جزء
 من افراد الكلام فنشأ زيدا قائم فانه مركب من كلمتين

واما

مكتبة الميرزا محمد
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

قوله

قوله

واما كون مفهوما جزاء من مفهومه فكما يعرف ان الكلام
 بما تضمن كلمتين والحق ان كون افرادها جزء من
 افرادها لا يدخل في تقديرها على مفهومه فيستاتل
قول والكلام بكسر اللام جنس لا جمع يدل عليه
 تصغيره على كليم لان المفرد يصغر للجمع وقولهم
 احد عشر كمالا لان مائة احد عشر مفرد لا جمع
قول ولا منافات بينهما جواب سؤال مقدم
 وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة ينافيه
 فكيف يستهان وحاصل الجواب ان المراد الوحدة
 الجنسية لا الوحدة الشخصية حتى يكون منانيا
قول اذ ليس من مقوله الحرف في هذا التقليل لعدم
 كون المنعوى المنعوى لفظا حقيقة بمعنى ان اللفظ الحقيقي
 من مقوله الصوت والحرف والمنعوى ليس كذلك
 فلا يكون لفظا حقيقة واما قوله ولم يوضح له لفظ فلا
 رجعه في هذا التقليل فيستاتر **قول** ولم يوضح له لفظ

هذا هو السبيل

المكتبة المركزية - قسم المخطوطات
 مكتبة الميرزا محمد

حتى يكون احكام اللفظ على ذلك للفظ الموضوع
 بجملة لا غلب في هذا الكلام لا احكام على اللفظ **قول**
 لان لم يقصد الوحدة حتى لو قصد الوحدة خرج
 بعض الكلمات عن التعريف كعبدة الله على لانه
 ليس بلفظ واحد **قول** والالفاظ الدالة
 بالطبع وكذا خرج الالفاظ الدالة بالمعنى **قول**
 فان قلت او رد الفاء ايذا بيان السؤال ناش
 عما سبق **قول** فان قلت قد الح ناقضية
 بعض من قراء هذا الكتاب الذي جوده فخر
 ولطف طبعه سائنه الى تحشية اللهم احفظ
 عن الافات وارفعه عن الرفع الدرجات بان مورد
 هذا السؤال **قول** مفرد فلم قدم عليه اجيب
 عنه بانه انما قدم لكون منشاءه جواب السؤال
 الاول وهو كون المعنى اعم من ان يكون لفظا او
 غيره **قول** بانه ليس ههنا ارفع مقام نقض
 التعريف

التعريف بالالفاظ والكلمات **قول** كلفظ الاسم
 مثلا لفظ الاسم موضوع المفهوم ما يدل على معنى في
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاث وهذا المفهوم
 صاه في عاربه ومورد يكر بل على الاسم وكذا غيره
قول ان هذا الحكم اي الجواب بانه موضوع باراء
 المفهوم الكلي **قول** كمن الموضوع هذا الكلام
 عما وجه يزيل الابهام ويحصل المراد فاعلم ان الوضع
 باعتبار الموضوع له علم ثالث اقام وضع عام
 والموضوع له ايضا عام واسوان يوضح موضع لفظ
 باراء مفهوم كلي كوضع لفظ الانثى باراء الحيوان
 الناطق ووضع عام والموضوع له خاص وهو
 ان يوضع لفظ بسبب ملاحظة مفهوم كلي
 باراء كل فرد مما يصدق عليه هذا المفهوم كوضع
 لفظ هذا باراء كل شيء يصدق عليه انه مضاف
 اليه قريب ومن هذا الفيض اسماء الاشياء والصفات

ط
 بيان انشاء الموضوع
 علمه ان

والمراد كلاًها ووضع خاص للموضع لا اطلاقاً
خاص وهو ان يوضع لفظاً بآراء شخص معين
كوضع لفظ زيد بآراء الذات الشخصية اذا مر به
هذا فنقول ان الضمير العائد الى لفظ موضوع بآراء
مفهوم بصدق عليه وكذا السهم الاشارة موضوع
بآراء اشيرة اخرى لا بآراء مفهوم بصدق عليه
قوله فليس هناك اعنى مقام رجع الضمير
الى اللفظ المخصوص المفردة او المركبة مشرقة
يرجع الى زيد او هما الى زيدان فالوضع فيها عام والو
والموضع له خاص **قوله** وفيه يربط الو ايضا
الافراد والتركيب فرع الدلالة والدلالة متضمن للفظ
وايضاً نظر النحر في اللفظ صفة اللفظ فينبغي ان
يكون الافراد والتركيب ايضا صفتين للفظ وايضا
نظر النحر في اللفظ لانه المعنى حتى يحصر صفة له
قوله فينبغي ان يتركب الخ وهو ان يجمع الافراد

وهو مقدم تقديره ونظيره
لان يربطه لان الجار مختلف
سواء من ان وان اسم

وصفا للمعنى قبل الوضع مجازا باعتبار اتصاف
بعد الوضع حقيقة كما في مثل قتل قتيلاً وهو
مجاز باعتبار ما قول السبب ويسمى هذا مجازا
رسلاً قول فانه مفعول جواب سؤال مقدر وهو
ان الحال مبينة هيئة الفاعل او المفعول به والمعنى
ليس بفاعل ولا مفعول به فكيف يصح ان يكون ذا
الحال فاجاب بانه مفعول بواسطة اللام **قوله**
ووجه صحة اي نصب المفرد على الحالية على التقديرين
جواب سؤال مقدر يورد ههنا وهو ان
مزد الا يصح ان يكون حالا من المستكن في
في وضع ولا من المعنى لان الحال مقارنته لذو الحال
زمانا فيلزم ان يكون وضع اللفظ للمعنى في زمان
كون اللفظ مزدا اذا كان حالا من المستكن في
وضع او في زمان كون المعنى مزدا ان كان حالا من
المعنى وايا ما كان لا يتقدم الوضع على افراد اللفظ

قوله في مثل قتل قتيلاً وهو
ان يكون الشخص
القتل ويكن ان يتركب التحقير
في مثل قتل قتيلاً علم ثلثة اوجه
الاول ان يكون بالقتل تحقير
لا الثالث مع وصف المقتول به
ان يراد بالقتل القتل بالقوة
ان يقتل والثالث ان يراد بالقتل
الذلك المتصف بالقتل بالقتول
الثانية من هذا القتل والوجه
الاخير ان جائز ان في منتهى
للفرد الاول عبه العفور

وقد قلت فيما سبق ان الوضع مقدم على اللفظ
بنفسه وحصل الجواب ان تقدم الوضع على اللفظ
بالذات وسواء ينشأ في المقارنة بالزمان الى
ان العلة القائمة مقدّمة على العلول بالذات مع
كونها مقارنة له بالزمان فعلم بهذا يصح ان يكون
حالا **قول** بعد اي المذكور من المثالين والى الرجل
وقاعة وبصري **قول** مثل عبد الله **اعلم**
ان عبد الله اذا جعل علما كان مجموع اسماء واحدا
تحقيقا باعتبار المعنى لان اسماءه لا يترك باحد
جزءه واسمين تقدير باعتبار اللفظ لانه في اللفظ
جزءان غلام زيد **واعلم** ايضا ان اطلاق الكلمة
على ثلثة اقسام حقيقي مستعمل في عرف الحياة وهو
الذي يتعرض له للنسب ويجازى مطلقا في عرفهم وهو
اطلاق الكلام فلا يعترض له بقوله ويجازى مستعمل
وهو اطلاقها على احد جزئها العلم للمضاف فيجوز
نذكر

خبرك الخبر عن **قول** ولا يخفى على المطلع على المعارف
بالفرض يعني ان الفرض من علم الخبر معرفة لحوال
الكل من حيث الامراج والبناء فلا نسب ان يجر
اللفظان العربيين بامرايين كلمتين وان لم يدل
جزئها على جزء معناهما واللفظان العربيان بامر
واحد كل وان دل جزئها على جزء معناهما **قول**
بالعكس والرجل وقاعة داخل في المزد وعبد
علما غير داخل **قول** وما اوردته الى نحو عبد الله
علما داخل فيه بتعريف الكافية لا بتعريف المقتصر
والمقتصر فيلزم على ابن الحاجب ان الكلمة الواحدة
في حالة واحد قبا عرايين ولا يلزم عليها هذا الشكل
ويمكن ان يجاب عنه بان الاعرايين كانا في الاصل
الذي هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية
صار كلمة واحدة وهما باقيا على مكان **قول**
واعلم ان الوضع يستلزم والمراد بالاستلزام هنا

من من الشكر **قول** وقد علم بذلك عطف عما يحذف
 وهو من حيث فاعلا وضع الظاهر مقام المضمرة لزيادة التحسين
 في الذم والثناء ذلك دون هذا المصنف العظيم
 كما في قولنا تعالى لم ذلك الكتاب **قول** لتضمنه الشر
 من قبل شعبة الدال بضم الهمزة **قول** الا المرف
 الجامع للحد للفظ في المخلوق حتى يرد ان الذكور
 في المظهر ليس بمحذوف **قول** مراف الطباع يعني ان
 الطباع بعضهم بهم بالاشارة وبعضهم بالتمويه
 بعضهم بالتب **قول** ما ينكلم فيكون زيد في اللغة
 كلاما **قول** فالمضمون ايضا المتضمن بالكسر المند
 او المند اليه فلا محذوف **قول** دخر في التعريف
 مثل زيادة الهمزة في رة عما صاحب المتوسط يعرف
 باد في تأخر **قول** اعني قائم الاب فان قيل قائم
 الاب ايضا مركب فكيف قول في حكم المرف اعني
 قائم الاب قل المقصود منه القائم فقط والاب مضاف اليه

في الاستلزام للفظ لا السمع **قول** لفظا دين وانما
 قال لفظا دين لانه لا يثبت له دال عما وجوده بالوضع
قول وفي اي الكلام هذا المصنف عائد الى لفظ الكل بل هو
 ما صدقت اي عليه اذ القسم واردة عما لا يصدق
 عليه اللفظ **قول** اي مقسم اليه وانما فلا مقسم
 الى هذا الاسم منخورة فيها لان هي راجعة الى
 مفهوم الكل ومنهوها ليس يجوز ان اسم الثلثة
 بل هي منخورة فيها ومنقسمة اليها انما اسم الكل الى
 جزئياته لا ان اسم الكل الى الاجزاء **قول** لما كانت
 موضوعة في جواب دخر مخدرة وان يقال لا دلالة
 في تعريف الكل والجواب ان الوضع يستلزم له لالة
قول اما من صغرها ان تدل **اعلم** ان المرف قدما
 العدي عما الوجودي وقال انها ان امان لا تدل على
 معنى في نفسه وهو المرف او تدل فاما ان يقرن باحد
 الازمنة الثلاثة فهو المرف او لا فهو الاسم لكان اخرها

لتعيين القام للفرق التركيب وعلما هذا هو
 حسن مراد زيد بن مطرب زيد فانه في حكم هذا
 اللفظ فان المقصود منه هذا واللفظ للتعين **قوله**
 فانه في حكم هذا اللفظ اي لفظه **قوله** في
 يصدق الجملة مثل زيد قائم لان الضمير في قائم يرجع
 الى زيد والجملة عليه صادقة مع قائم وليس الكلام
 عليه صادقة **قوله** بخلاف الكلام والتزاع زيد قائم
 مثلا لان زيد قائم مع ضميره فيه مجموع كلامه عند
 الجماعة وعند صاحب الرأى زيد قائم وهم فيه مستر
 جملة وليس كلام لان عنده المراد بالاسناد
 المقصود لذاته وقام مع ضميره في ليس المقصود بالذات
 لان المقصود بالذات صفة القام لزيد ولو كان
 ضمير راجعا الى زيد لكن زيدا بخصوصه مقصود
 بالذات **قوله** الا في ضمن اسمين هذا التصريح بالذات
 ما فهم من ظاهر تعريف كلام المصير لان ظاهر تعريف

الكلام

الكلام انفسه من المتعلقات بالحدث في الكلام
 كما في حكمه من قبل وهذا المحقق قد علم ان الكلام
 ان الكلام يتصرف في المسند والمُسند اليه **قوله**
 وهو ما يراه جوابا لسؤال يورد على قول المصنف ولا يثنى
 يعني ان جوابا لزيد كلام اتفاقا مع انه مركب من ظرف
 والاسم فلا يتم لفظ وجوابه ظاهر **قوله** بل من تركيب
 الفعل لا لفظ بل في زيد قائم مقام الفعل والاسم
 فكان كالمثنى حكما كما ان في جوفهم كلمة حكما
 وان كان ثملا حقيقة وليس بكلمة فانه **قوله** في ثمة
 بعد صفة لمنه سواء رجع ضميره الى ما او الى معنى
 ولم يحجر ظرف لقوله او حالا من ضميره حتى يكون
 معناه على اللول ما دل بنفسه او حدة زانه على الثاني
 ما دل حله كونه معبرا في حدة ذاته لان في جملته جميع الباء
 خلاف الله سبحانه وبماز اخبر مشهور في التوفيق
قوله فتد كبر الم هذا جوابا عن اعتراضه وان الشارح

جعل ما كان من الكلي والكل من حيث
 تاتيت العزم فلا قول الضمير ارجع الى لفظ ما لفظ
 مذكر **قول** ملاك من بعض الحقائق وهو سنة السطر
 حيث قال في ثمانية الطور **قول** كذلك في الذكر كالحجر
 وهو شئ قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوان او مجردا
 كالنفوس واسماء وغيره او موجودا قائما بغيره كاللحم
 والارض هو موجود بغيره كالألوان قائما بغيره
قول يتعاقب حيث احتياجه الى غيره يكون مدركا
 بالجمع **قول** شئ منها الى المحكوم عليه والمحكوم به
قول وهو بهذا الاعتبار اى اعتبار ملاحظة العقل
 قصدا وبالدات **قول** وهذا هو المراد ما قلنا انه ان
 اذا لاحظ العقل بالدات فهو معنى مستقر لمحوظ
 في ذاته ولزم تعقل متعلقه اى متعلق المعنى في فهم ان معنى
 الفطر والكم يكون متعلقا فيما لاحظ معناه يلزم تعقل
 ذلك المتعلق وبذلك التعلق عليه يلزم ذلك وليس الامر كذلك

فانهم

فانهم **قول** والى لاحظ العقل اى الابدان **قول**
 وبكيفية المعنى الى رجع الضمير الى نفس الكلمة **قول**
 يحتمل ان يرجع الى ان يراد وجوده تدبر **قول** ليكون
 تعقلا للحكم بالظهور او للرجوع الى الاحتمال لان سببه
 صمى المعنى على تقدير وقوع المحتمل نشأ **قول** في وجه
 المحضر وهو قول لانها اما ان تدل على معنى في نفسها **قول**
 ان يرجع الى ان يراد وجوده **قول** كلا المعنيين عبارة
 المفصل احد هما ان الاسم كذا تدل على معنى في نفسها
 اى نفس المعنى ولكن والشا ان الاسم كذا تدل
 على معنى في نفس المعنى **قول** ولكن عبارة المفصل
 تعقيل لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقتها
 راجع اليها وعبارة المفصل الاسم ما دل على معنى في نفسه
 دلالة مجردة عن الاقران **قول** فلا يربط المعنى الاخير
 اى وان كان مستحتملا احتمالا بعيدا غير ان هو المعنى الاول
 فانهم **قول** في نفس الكلمة مع ان الاصل ارجاعه الى انهم

من قفص كيتونة الملح في نفس الكلمة فانهم **قول** ولم هذا
اي لعدم المسبوقية **قوله** من التحقيق **قوله**
المراد بالمراد بالمعنى المستقلة بالفرعية بمعنى الاحتياج
في الدلالة الى اسم كذا **قوله** معناه التضمن لان
معناه الطائفة غير مقترنة والآخر اقتران الوصل
بالزمان يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمن
في خبرية الفعول ويحتاج الى خروج بقوله غير مقترنة
ولو اراد المعنى المطابق لم يدخر فيه لان المعنى المطابق
للفعل باعتبار الشئ غير مستقلة فلم يجمع الا ان يخرج
بقوله غير مقترنة **قوله** في الفهم معلق بمقترنة **قوله**
فانه قد استعمل مصدر بمعنى اراد ضمنا كقولك
روبه زيد وسمع بعض العرب رويته جعله
مصدرا كقرب الرقاب **قوله** او غير صريح الفعول
ان يكون في الاصل مصدرا او غير الصريح ان يكون فعلا
ذلك ان ما يكون على وزن المصدر **قوله** نحو ما ملك

بما ذكرنا

9
بما ذكرنا اما كذا فلو كان له معنيان لكانت
يكون معناه واحد **قوله** من يدرك من يدرك والظاهر
ان يكون معناه مقدم **قوله** دخول اللام وانما قال
دخول اللام وانما يتولد دخول الجر ودخول التنوين لان اللام
قد يوجد بنفسه فلا يكون الا دخول مختصا بالاسم
مختلا بالجر والتنوين وانما اختص دخول اللام بالاسم
لان الاصل في اللام ان يكون لتعريف المحكوم عليه والفعل
والحرف لا يقع محكوما عليه **قوله** في اسفرا ليم بدل
من لام التعريف في لغة طي واصلا ليس من البر القياس
في اسفرا **قوله** وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين الذات الدال عليه اللفظ
بالمطابقة والفعل يدل على الذات بالتضمن والمراد
بالذات ما يباين النسبة **قوله** والفعل يدل عليه
بضمنا لان معناه المطابق مشتمل على النسبة و
النسبة ليست مستقلة والمركب من المستقر وغير

باعتبار معناه التضمني مستقل **قول** دخول الجر ينبغي
 ان يكون الجوهر موجودا من قبله في قوله دخول الجر مهمل ليس
 كذلك بخلاف اللام فلابد من وجوده كما تقول المعلوم
 بقول دخول الجر كذا انب **قول** لا يشر حرف
 الجر في الحاشية ان الجر انما حرف الجر بقدر ان لا يشر
 والاضافة النقطية لا يكون الجر بقدر ان لا يشر
 نقول الجر انما حرف الجر جوابه ان الضافة النقطية
 للمعنوية والمعنوية مخصوصة بالاسم فان كان النقطية
 غير مخصوصة بالاسم لمزم زيادة الترفع على الاصل
 اما بزيادة ثباتها على الاصل بان يكون مخصوصا بالفعل
 او ثباته للاسم والفعل **قول** واما الاضاف
 النقطية لما نزل عما سبق ان المضاف اليه والاضافة
 النقطية مجردة مع ان حرف الجر غير مذكور فيه والاضافة
 مستدرا ايضا ينبغي ان يكون الفعل مضافا اليه والاضافة
 النقطية فلا يكون الجر مختصا بالاسم اجاب بقوله واما
 بالاضافة

واما الاضاف **قول** هذا على تقدير عدم تقدير حرف
 الجر في الاضاف النقطية واما على تقدير كون حرف الجر
 مستدرا كما هو المتبادر من كلام النصارى بحث الاضافة
 فلا سؤال ولا جواب فليتأمل **قول** او لم يرد عليه الظاهر
 معطوف على مخالف الاصل اي ينبغي ان لا يرد على الاصل
 بان لا يجوز ان يعطف على مختص اي ينبغي ان لا
 يخالف الاصل بان يرد عليه بان **قول** الاسناد
 قال الفاعل الذي اي الاسم ولكم عليه بالخصوص بلعبا
 الطبيعة النوعية دون الضيقية المستفادة من اليه
 المختصة به عقلا فيفيد الجر فاعرف انتهى **قول**
 بالخصوص اي بان من خواص الاسم **قول** باعتبار الطبيعة
 النوعية اي مطلقا الاسناد اليه بمعنى كون الشيء مستدرا
 اليه **قول** دون الضيقية المستفادة من كون الاسم
 مستدرا اليه **قول** المختصة به وتكبر الصفة الاخيرة
 اعني المختص مع ان موصوف الطبيعة الضيقية باعتبار

انظر هـ

انما يجمع كون الاسم سند اليه او نحوه **قوله** عقلا
اي بديه العقل اي يعرف اختصاصه بمجرد العقل من
غير حاجة الى الاخبار عنه وقال فيما نقله عنه لا ريب
في ان الاسناد لا الاسم من خواصه لا يحصل بغيره فالضرورة
كانية بذكره والجلوب انه من قبيل قولهم علا المر
لحيته اي كل فرد من افراد الاسناد رجل اذا كان لحيته
وعلم هذا معنى كلامه كل كلمة اسناد اليها فهي سلم انتهى
فقوله اي كل فرد من افراد الاسناد ففهم من هذا التفسير
انهم ارادوا النوع لا الصنف **قوله** والمراد بكون الشيء
سند اليه يعني ان المراد بالاسناد المحكوم عليه بالخصوص
بانه مطلق وهو الاسناد الى الشيء بما يعنيه كون الشيء
سندا اليه لا كون الاسم سندا اليه حتى يكون الحكم
خاليا عما الفائدة وذلك اما بان يرجع الصنف اليه
لما ذكره في الطبع كما قيل ولا يخفى ما فيه من البعد
او بان يرجع الى الاسم لكن اريد مطلق الاسناد اليه علم بيان

قوله

قوله علامه المر لحيته فان في نصيحه افادته
وجميعه من احد هو ان يعتبر الحكم بالحيثية قبل الاضافه
ثم يعتبر الاضافه فيصير التقدير علامه المر للحيثية مضافا
اليه مختصه بالافاضه لتوكيد الحكم المذكور بتجديد
ان الحيثية مطلقه من الاضافه لا توجد في الخارج الا
في ضمن المضافه المعلوم اختصاصها بالمرئيه بديه
العقل وثانيهما ان يعتبر ان النوع في ضمن هذا الصنف
لكن لما علم سبيل الخصوص بل يحكم به واعتبار النوع كذلك
لتوكيد الحكم المذكور بالتلويح والايحاء الى ذلك النوع
مطلقا مختصا في ضمن هذا الصنف المعلوم اختصاصه
بانه ضرورة العترة اذا عرفت هذا فاعلم ان الوجه الثاني
ظاهر للبيان فيما نحن فيه من التباغض عن البيان ويمكن
اعتبار الابهام الاول عند ايضا فانه وان لم تكن فيه اضافه
بحقيقه لكن وجدت حكما فان معناه الاسناد الى
المضاف الى الاسم وهذا يفسر بكون الاسم سندا اليه

وكون المضاف فيما نحن فيه محكوما عليه لا المترك
 لا يندرج في اعتبار بقية فتدبر **قول** بتقدير **قوله**
 المطلقا اي حواء كانت صفة للمضاف والمضاف
 اليه **قول** مختص بالاسم فيسفر ان يطلق اللفظ
 انما اي ان تغير بالنسبة الى المضاف وبالنسبة الى
 المضاف اليه غايه ما في البيت ان يلزم تعميم الاسم
 المحكي كما عرفت في تعريف المضاف اليه انه يرجي
اعلم ان الشارح لو حمل الاضافه الى ما علم
 كون الشيء مضافا اليه لكان ملائما لسياق من تعريف
 المضاف اليه بانه ليس بسند اليه شيء بوجه
 حرف الجر لفظا او تفديرا مراد كما لا يخفى على المتأمل
 ذلك التعريف فكانت لم يلتفت الى هذه الملاحظة
 اقتضاه لاشهر المهور في هذا الاضافه من خواص الكلام
 فان مرادهم بها كون الشيء مضافا بتقدير حرف
 الجر فتدبر **قول** اي الاسم الذي ركب قبل المركب

حبه
 بطلون

اسم

بطلون على معنى في المضموم الى الشيء فتدبر
 وفيما عدا ذلك بالمرتبين ويستعمل من فالمركب بالمعنى
 الاول زيد قام زيد والمعنى الثاني مجموع قام زيد
 يقال يا اخي الحقيق زوجي ولجوهي ما زوج واعترض
 عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الاول والالتفات
 بحوله على المتبادر فالظاهر صدق التعريف عما مثل
 بطلون انتهى **قول** المتبادر من معنا المعنى الثاني
 معونة البيان وان كان الامر بالعكس عند الاطلاق
 اي عند التجرع من معونة الشيء **قول** اعني قبل المركب
 سواء اشبه بسنتي الاصل او لا **قول** هو قسم الى
 وانما قال هو قسم الى لانه يكون في الفجر المضاف ايضا
 مراد لانه ليس بقسم من الاسم بل من الفجر
قول في كيا يتحقق الحكم بتقييد التركيب بهذا
 القيد انما هو شهادة البيان فانه ثبت فيها
 بعد ان العام لا غير مسبب المفتوح الاخر فتدبر

ولا تكن من الغافلين **قول** مناسبة مؤثرة فقيده
تناسبه بالمؤثرة أحسن من تناسبه غير المتصرف
بالفعل لأن مناسبة غير مؤثرة مع الأعراب **قول**
وليس النزاع جواب سؤال مقدر وهو أن يقال للسماء
المعدودة كيف تجعل معرفة مع أن الأعراب لم يجز عليها
بعد فأجاب بقوله وليس النزاع في العرب **القول**
لاستحسان الأعراب فيكون زيد قبل التركيب عنده
معربا للصلاحيية المستحقان الأعراب بخلاف المص
فإن عنده يكون معربا بعد التركيب وأن لم يجز عليه
الأعراب بالفعل **قول** مع الصلاحيية ولا يخفى عليك
ما في قول مع الصلاحيية من ثابته الاستدراك فافهم
قول فلم يعتبره أحد في العرب المصطلح **قول** لم يفر
الكلمة أي لم يوجد الأعراب ولم يجز عليها بالفعل **قول**
وأي معرفة الأولى أن يكون هذه المبدأ من شدة القول تدبر
قوله معرفة هذا الاختلاف أي معرفة من هم هذا الاختلاف

وتفريق ذلك الغرض **قول** فيقدم تقدم الشيء أو تقدم
معرفة هذا الاختلاف على نفسه **قول** من حيث
هو معرب أغفال من حيث هو معرب لأن اختلاف
أخر المعرب باختلاف العوامل أغفال أثر الحقيقة المذكورة
حقيقة لا داب المعرب وأما هو محال الأثر ومورده
والأثر إنما هو مرتب على المؤثر فندبر **قول** ذات القول
الشارح ذاتا أو صفة تمييزان برفعان الإبهام عن نسبة
الاختلاف إلى الآخر فالنقد يران يختلف ذات آخره
أو صفة أو مصدران فالنقد يران يختلف اختلاف ذات
أو صفة أي اختلافًا منسوبًا إلى الذات أو الصفة **قول**
حقيقة أو حكمًا مصدران لا غير والمعنى بأن يستدل بتدل
حقيقة أو حكمًا أو نسبة لا منسوبًا إلى الحقيقة أو الحكم أي
تبدلًا حقيقيًا أو حكميًا تدبر **قول** حقيقة أو حكمًا مثال
الحقيقة نحو جاء في بوه ورايت أباه ومررت بأبيه
ومثال التبدل حكمًا نحو رايت سليمان ومررت بسليمان

فإن البناء في حالة النصب وأن كان عينه في حالة الجز
 حقيقة لكنه غير حكما لا يقال البناء ليس آخر مسلمين
 بل الآخر هو النون لانا نقول الآخر حقيقة هو البناء
 والنون بدل في التكوين ولهذا سقط في حالة الاضافة
قول حقيقة أو حكما مثال الحقيقة يخرجاء في ربه وحيث
 زيدا ومرت بزيد ومثال النصب حكما يخرج ايت اهدا ومرت
 بالله فان الفتحة في حالة النصب وأن كان عينها في حالة
 الجز حقيقة لكنه غير حكما **قول** لانا آخر العرب يرد
 عليه ان الاسم قبل التركيب مبني آخره ساكن وإذا كتب
 مع عامل ابتداء يصح ان عليه انه اختلف آخره من السكون
 الحركة فيه نظر لان النظر من قول المصنف حكما ان يختلف
 آخره باختلاف العوامل أن يكون اختلاف العوامل سببا
 لاختلاف آخر العرب بمعنى كل اختلف العوامل اختلف
 الآخر ولا يلزم منه الاختلاف في آخر كل اسم ولا في العوامل
قول ان هذا الحكم وهو ان يختلف آخره باختلاف العوامل

قول قلت هذا أي حدثت الاعراب لا الاعراب
 في الابد والعاملون فيها وقال فيما نقل عنه لكنه
 يشكك بناء اذا كان العامل حرفا واحدا كالبناء الجارة
 والاولى ان يستند اجزاها الى التشبيته القريبة المعنوية
 من البناء الجارة وابتداء ما الموصولة علم عمرها انتهى
قول كالبناء الجارة يعني بضم ن على البناء الجارة مثلا
 ما مرت بزيد انها حرف اختلف آخر العرب بها وهذا
 الاشكلا غاية اذا كان المراد بالحرف اعم من الحروف
 الواقعة في اول الكلمة وفي آخرها واما اذا كان المراد بالحرف
 الواقعة في آخر الكلمة لا قبلها على آخر العرب والعجب كيف
 يقول الشرح بان في هذه الحركة اختلاف مع قوله
 فيما قبل بان الاسم اذا كتب مع عامل ابتداء لا
 يتحقق فيه الاختلاف لانه اذا لم يوجه الاختلاف
 في تركيب الاسم مع عامل ابتداء فكيف يوجد في تركيبه
 مع بناء استكمل ابتداء القهرم الا ان يقول الاضافة بقية وقول

العامل وبقية ظاهر **قوله** حيث قال اي قال المص
 اشرح هذا الكتاب **قوله** لا اتي مراد لا ياتي المراد
 الذي ذكر لا يكون خارجا عن الحق وكيفية اللام في لينة معلنا
 باسم خارج مفهوم من نحو الكلام لانه عيب عن المصداق
قوله يعني وضع الاعراب المصنوع وضع الاعراب
 اذ هي اللفظ **قوله** فانه يعيد اذ لا يفرق وصف
 فعدا ولا تبعا **قوله** المعنوية بالمرحفة المفعول **قوله**
 على تضييق متعلق بقوله عما صفة اسم الفاعل يعني المعنوية
 متعدي فلا يصح ان يكون صفة للمعنى لانه المعنوية معنوية
 على صفة اسم المفعول لا معنوية على صفة اسم الفاعل فلا بد
 ان يضمن الاختوار بشي لازم يفتح ان يكون صفة للمعنى
 مثل الورد ولو جعل المعنوية اسم مفعول كما جعل المص
 البعض لفتح ان يكون صفة بلا تضييق ولعله انما لم يميز
 اسم مفعول لا لطلاء على رواية من المص يكون اسم الفاعل
قوله او الاستيلاء وبقية رتبة ورود المعاني في الترتيب على

اعرب

غير ما كانت على سبيل التلوين والتعاقب دون
 الاجتماع استيعاب الاختوار وبقية من انظر الى المعنوية
 فيكون تجريدا وبقية بينة للمعاني والامعان الحقيقية اخذ
 بالشئ بلا يهتد على طريق التلوين وفي الصحاح شارة
 اخذت هذه بمرقة وهذه بمرقة بالعارسية دست بدست
 كبر ان يجزى من فلا يفتح بفتح التضييق فانه يقتضيه
 كونه حقيقة فاعلم ذلك **قوله** جماعة واحد بعد واحد
 اي فرد واحد من الجماعة هو بدل منها بدل البعض من
 الكل **قوله** يكون علاماتها وهي الاعراب **قوله**
 كذلك اي متعاقبة ومتناوبة غير مجمعة **قوله** فاعرب
 فيها بالهيئة اي مررب بالهيئة رفعا فالعالم المعنوي للفظ
 هو لا غير والقرينة المقام **قوله** وما يكون بمرية بهذا
 التفسير ان المراد به ما سمي اصطلاحا لاسمائه
 القنوي فبذلك في سجلات وغيره من المجموع بالالف
 والهاء من غير ذي العقول **قوله** مضاف لاسمها قال

بضم الفاضل
 من

أما حال من قول **نحو** **اللا** **نقول** فعل الاعراب من
 حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكلام وأما حال
 عن ضمير قول **بالواو** **والعبارة** **محمولة** على التقديم والتأخير
 والآمال لا يتقدم على العامل المعنوي انتهى **العلم** **ان**
 الشرح مبني على ان يقع مضافه مفعلا مع قول **بالواو**
 كما هو المشهور قبله في بعض النسخ التي رأينا قول مضافه
 المغمى به الشكل مقدم على قول **بالواو** **والياء** **والعلم** **ان**
 رأى نسخة قد تم قبلها قول **الواو** **والياء** **مع** قول مضافه
 او قدم عند **نفس** **قول** **لئلا** يتوهم من التوهم في غير
 ذلك لأن ذا غير مضاف الى الكاف في المثال **قول** **اضاف** **نفس**
 او اضافة الاسماء السنة **قول** **نفس** **بالسقاء** **الساكنين**
 سواء اضيف او لا اما الثاني فظاهر اما الاول فلا ثم اتينا
 بضاف الى المرفوع باللام **قول** **ار** **من** **جبهة** **رعابة** **الزنج**
قول **و** **مع** **الذكر** **السام** **صفة** **جميع** **قول** **نحو** **خضبان** **وفهرا**
 وانا قد علمت المصارع علم الحاف لان معرب وهذا بحث المصارع

وكثرة التشبيه الى لا يقد وجد بعد التشبيه فكثرة
 التشبيه بهذا الاعتبار **قول** **اي** **تقد** **ير** **الاعراب** **باللام**
 يقع مضاف الاضافة في الاسماء الى المعرب او عوض عن
 المضاف اليه فالاول من هب البصرية والتأخر من هب
 الكونية والاعتماد اعما هو العلم الاول **قول** **من** **جاء**
 ابو القوم الظاهر ان تقدير الاعراب ههنا المقدر
 مفهوم بناء شرح قول المصراع **نحو** **قول** **نحو** **نحو**
 باجتماعهما اى سبب اجتماعهما او باستغناء اجتماعهما
 الاول ان يكون الباء للاستغناء **قول** **فان** **يدل** **على**
 اشتراكهما وجد الدلالة اني يحكم امثال هذا على
 حذف المضاف والتقدير ههنا جاء في زيد راجعا
 اخوه من قبل مركوبه اى ركوب زيد هذا لكن الظاهر
 من كلام الشارع وبقدره عدم التقديم بقدر
قول **وقال** **بعضهم** **احد** **عشر** **وهو** **السبعة** **المذكورة**
 مع شبهة في الثانية لا رطب علماء سراج الاصل في نحو

الحق وعطفان اذا نشأ بعد العلية **قوله** من حيث
المشتملة انما قال ذلك لان الحكم الماهي حكم الاشتمال المخصوص
للكوثر وانه المرتب عليه حقيقة لا حكم ذاته غير المخصوص
وانه المرتب عليه يعرف بالتاسل والمراد بالاشتمال
المخصوص وجرد احد الاسمين في غير المنفرد وهو المراد
بعد الانصراف **قوله** ولا يبعد ان يعتبر معايرة اشياء
او معايرة العدد للعدد ولا عند كون العدد غير داخل
في **قوله** غير المنصرف او في حكم غير المنصرف في عدم دخول
الكسر والتنوين والافغير المنصرف عند المص ما فيه علتان
واما عند غيره فلا حاجة الى التاكيد **قوله** ولم يصلح
هذا الا قول فيها عطف على مجموع الشرط والجزء المتقدمين
فيكون فيها من نواحي **قوله** وجود الاصل والليزم
من وجود الاصل اعتبار الاخر عند كونه في الحقيقة
الشاذة مثل اوتسر وانيب وان اصلهما موجود
مع عدم اعتبار الاخر عنده فانهم **قوله** تحقيقا

فوضوح حال متعلقة واما علم المشهور فمعناه خروج
تحقيق او خروجه حقيقة كرجل سوء بعينه رجلا مستحي
فيكون وهذا التحقيق وصفا بحال نشأ وكذا هو قوله
فانه غير انتهى في هذا السلب من نظر لان الاضمان في التيسر
عليه بما يتتبع من مخرج في موصوفه **قوله** معناه خروجها وهذا
بيان حاصل المعنى والآفاية علم الحال بية من القيف
الاصلية بمعنى حقيقة ونائبية المصدر الواقع حالا
عن انوثت ليسو بلازم لعدم الضمير في **قوله**
كشئت ومثلت اعراه النصب علم المصدرية او خروجا
كاشا مثل خروج ثلث ويجوز ان يكون خبر مبتداه محذوف
قوله ارعن الاخر بغير الالف ونحو الحاء **قوله** ويانهم
تيمم على ان يكون سيم الاول منصوبا مقادرا لاعداد
المحذوف بقرينة المذكور من باب المبتدأ **قوله** جمع جمعها
اي لا يخفى ان جمعا وكذا مذكوره وتشتبهما او جمعها
صفة في الاصل اسم في الحال كما اشار اليه في بيان

سبين لعدم انفراده جمع و اجمع فنقول فاصلهما
اما جمع او جماسي معناه ان اصلهما جمع ان كانت
جمعا مجمعا و في حال الوصفية اتي وصفية جمعا
دون حال استيتمها او جماعي ان كانت جمعا لها بعد
صيرورتها اسما في باب التوكيد هكذا يجب ان يعلم انما
قول وان كانت اسما بالفتحة لان فعلا افعال لا يكون
الا وصفيا **قول** كصحاء الثقيل بصحا غير مناسب هنا
لان ليس فعلا افعال **قول** وعلما ما ذكرنا به في البشارة
في الفرق بين جمع وبين الجموع الشاذة من نحو افرس و اتي
مع ان كلا منهما على خلاف مقتضى القياس والحاصل ان
مجموع بعضها قياسية وبعضها بشارية وبعضها معدول
قول لا يرد في الجموع الشاذة التي وجد اصولها و اما الجموع
الشاذة التي لا يوجد اصولها فلا يتوهم ورودها
اصلا فتأمل **قول** فانه لم يعتبر فراجها لان سبب التعتك
كما مر في انما هو وجود عدم الانفراد وفي الجموع الشاذة ليس

وجود

وجود **قول** في هذا الجمع اتي كونها جمعين على افرس
والنصب يسوة اي بار فقام تحت بهته بفعل بعينه
الا امر على لوزنة **قول** فلا يكون الجمع في الجموع دون بقدر
العدل في باب فقام كما يقتدر به فيقيم الا ان يقتدر به
الجماع في ضرورة تحصيل سبب البناء بخلاف مقتدر به في فهم
فانه افعال الجموع على نظيره من ذوات الراء **قول** خيلا
جمع حال وهو النقط في الجنة **قول** في المستأط
العلمية فالمؤنث ما دام على النظم التاء بخلاف ما لم
يكن على فان التاء قد شذول لانها للفرق بين المذكور
والمؤنث فلم تلزم الكلمة برونه متارفا حيث قصد
التميز كرهها **قول** فمديجوز مرفه الجواز سها يعني
الاسكان لما في **قول** متمتع مرفها الظاهر ان مرفها انواع
لا منصوب لنزع الحافض فانهم وند بر فيه الا ان
يقدر بعد متمتع عن الصرف بتدبر ويكون ان يقال يريد
الشئ بتقدير لفظ مرفها ان السناد الاستماع اليه

حقيقي والمصنفه البقاء المتخارج جيب
 اسند الى كل واحد من البينين **قوله** واما
 وجرى فيهم واما في غير ذلك فيكون بعد غير
 الاولوية بل يصح الكلام فقط **قوله**
 اما زيب فلعلية اي امتا وصر في زيب
قوله واما سرة اي امتا وصر **قوله** اي تكون
 النوع اي العلبة بمعنى تكون علما **قوله** في ضمنه
 ضمن العلم **قوله** العجبة في كلام المصنف
 اذ يزم ان يكون العلم في اللغة العجبة اذا
 اللغة العربية لكن لا يجب سفل العرب علما
 بل المسمي غير مخرق عند افتراءه بعلية اخرى
 غير العجبة من التانيث او الوزن او غير ذلك مما
 يمكن ان يجمعوا اليه الا ان يستع وقوع ذلك لكن
 العكس مخرج في الوزن فتاخر في الصواب لانه قال
 العجبة شرطها ان يكون النظم مستقلا من العجبة اما العلبة

في العربية استقام مع بقاء عليها فانهم **قوله**
 كفاون كالب في العجبة جنب الكون اسما للعجبة **قوله**
 في العجبة لا حقيق ولا محتمل لان العرب نقرت فيه قبل
 النقل الى الفصحى كان في العجبة جنب الكون اسما للكلام
 ثم قال العرب لجام **قوله** فيما سبق اي وجوب تاثير التانيث
 المعنوي **قوله** والاوه تقديم ما فيه بحث اذا الظاهر ان الاول
 عكس الاول لان تاثير الشرط في الشرط انما يتم بعد ما لا
 وجودا يعني انه يستلزم اختفاء الشرط انتفاء الشرط ولا
 يقتضي وجوده في كان الا هم تقديم ما هو متفرع عما انتفاء
 كما يعرف بالتاثير ولذا اقدم المصنف في باب الوصف وباب التانيث
 المعنوي ما هو متفرع عما انتفاء الشرط كما قدم هنا والحمد
 ان هذه الاولوية لا يسعد العقل ولا النظم **قوله** الجمع
 شرطه الى المراد بالجمع هو التانيث معناه ولا اصطلا واي
 الصيغة المخصوصة المعروفة كما لا يخفى بل معناه للتصدي
 اي العجبة والغرض من هنا اسم مكان مضاف الى الجمع ان الكسرة

ويمكن ان يقال ان
 الاصل والاسم في
 اخره بل باطل في
 في الاسم المتصرف
 انما هو متفرع عما
 واسمهم من

واختيار لفظ الجمع على لفظ الجمع نظر الى انواع التكرير فيكون
 مؤدتي منتهى الجمع الصيغة التي هي حيث انها هي لا يجمع صيغة
 من صيغة التكسير فاضافة اليع الى المتروك في غير شجر لا ركة
 وكون الصيغة المذكورة منتهى الجمع ان لا يتحقق الا في بعضها
 فان شرط الشيء ما لا يتحقق ذلك في شيء الا عند حصول
 الجمع عند ما هو المحصول في بعضها فانهم في تفسير المتروك في
 الجرد في شرطه بما ذكره يشعرون ان اللام في الجمع للمعنى المتعارفين
 وبانه ان رة الجمع المذكورة في غير المتروك فيما تقدم وما يتوهم
 منها في الجمع **قوله** وبعد الالف حرفان تيرا ولهما مكرورة
 او ثلثة او لهما مكرورة فلا يرد النقض بصرى ويجملان
قوله فلا تسمى تكسيرا بهذا ايضا وكشف لكون العلة
 السابقة علة للتسمية وبيان للملازمة بينهما فانه تقصر
 ان لا يجمع في التكسير مرة اخرى فانهم **قوله** فاما
 جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
 السلامة يعني انهم لم يجعلوا اجواز ان يجمع جمع السلامة

ما فاعل تاليف للجمعية في منع الحرف بل وجوده بالفعل
 فانه يخرج عن الحقيقة للمعروفين المتشقق
 لجمع بخلاف جواز ان يجمع جمع التكسير فانهم
 جعلوا اجواز بالوجود ما بالفعل ما فاعل التاليف
 نظر الى تقاد ما بينهما في التغير فان جمع السلامة
 انما يغير حكم الصيغة من عدم الحرف وجمع التكسير
 يغير اصل الصيغة وحكمها معا هكذا يجب ان
 يعلم المقام **قوله** لتكون صيغة وهذه العلة
 للاشتراط تمنع تجويز الجمع الذي امتنع مره للجمعية
 ان يجمع جمع السلامة ايضا فانهم فانه **قوله**
 بغيرها قبل الباء للملازمة والغیر عن النفي
 والمعنى لا هاء بل لا لاهاء كما في قولك كنت بغير مال
 انت كنت بلا مال بل لا مال لانتك بما يغير المال
 وهو خبر اخر شرطه او صفته لقوله انتهى في شرط الوصفية
 منقود هنا وهو المطابقة **قوله** والاحابة الى اخره

الحرف زيادة والباء النسبة كما قيل مع انه لو زيد
 خرج نحو كراستي مع انه غير منصرف انتهى في بحث
 اذ الباء المشددة في كراستي ولزم في جميع كراستي
 ليست بباء النسبة كما صرح به في شرح المشافهة لان
 تعريف بقاء النسبة ليس بصاحق على تلك الباء لان
 تعريفها هي بقاء المشددة للحقت اخر الاسم لتدل على ان معنى
 مجموع المحقق والمحقق به منسوب الى مجرد من الباء بقاء
 الكراستي وان كانت مشددة للحقت اخر الاسم لكن لا للبدل
 المذكورة فان الكراستي والباء منسوب اليهما اذ وضع
 ابتداء مع التاء **قول** بعد التنكير اي بعد التنكير بان
 يكون فيه اشتراك اتفاق لابان يعمو دلالة بالفضل فانهم
قول منصرفا في بحث اذ التنكير اثنان يستعمل جمعا
 كالاستعمال الاول او بان يقع فيه اشتراك اتفاق ففي
 الطريق الاول منع الملازمة وفي الثاني منع بطلان الاسم
 لا يقال الواقع خلاف اي عدم الصرف لان كل واحد من

من الصرف وعدم تغير واقع وتقدم ثبوت حذاف
 وهو الاشتراك الاتفاق **قول** ونفطويه النقطة
 بكسر الميم وفتحها رهن معروف ووجه صوت
 ركب ههناك الايمان وجعل علما **قول** الف التانيث
 اي المدة المقصورة او المدودان بناء على التقلب
قول اما كونها الى لا يحذف عليك ما فيه من الاسناد الى
 السبب فتأمل **قول** فانه نقل اي شتم لا باعتبار كونه فعلا
 ماضيا معلوما **قول** من هذه الصيغة اي من صيغة الفعل
 الماضى المعلوم من انه كذلك **قول** فلا يقدح في الصواب
 ان يقال فلا يقدح في ذلك عدم الاختصاص كما لا يخفى
 قوله انتهى القول **قول** فيرد عليه اي على النص في اشتراك
 عدم قابلية التاء فان اربع عند التسمية وكذا السور عند
 الغلبة غير المنصرف مع قبولها التاء **قول** لحوق التاء كان
 المقصود اذ بقوله غير قابلية التاء عدم قبوله لحوق التاء التانيث
 بحسب الوضع فلا حاجة الى ذكر قيد اخر فضلا عن التيقن

الذات كونه فتدبر **قوله** لا يوجد الزيادة في فعله جعل وجود
الشرط عند الضرورة نظر لما تقتضيه من ان الشرط لا يقف با
السبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشترط اية الشرط
عند الحكم بامتناع وانصراف على ولا يخفى ان هذه الاشترط
سبب للحكم المذكورة انتهى فيه بحث لان سببية الاشترط
المذكورة للحكم بانصراف فعل وان كانت سببية بناء على
انقضاء الشرط استلزامة انقضاء الشرط ولكن سببية الحكم
بامتناع احرم لم كيف ووجود الشرط لا ما يستلزم وجود
الشرط وحين يستلزم العلم بالشرط مع العلم بوجوده
الحكم بوجوده لشرط فتأخر فيه بعده والذي يخطر
ببال في امثال هذا ان التعريف عما انقضاء الشرط فترجع
عما كونه شرطا الصريح والتفريع عما وجوده فترجع على
المحصار الشرط مطلقا في ذلك الشرط المفهوم من
السكون عليه في موضع البيان ونظير هذا ما قال العلامة
الرهندي في قول هذا الكتاب لانه اما ان يدل على معنى في

نشر

في نفسه لا من ان الالام متعلقة بالمحصار عما هذه التفتة
المتفرع من المقام بالسكون عليها في موضع البيان
فانقدح لك مما ذكرنا سبب تقديم النص في الموضوع لما بقا
للتفريع على انقضاء الشرط لكن عكس الترتيب المقدم
هنا تفنينا واجراء للنشر على عكس ترتيب اللف
وهو من الصنایع اليدوية كما لللف والنشر عما الترتيب
فاحفظ هذا فانه على ان ينقل في مواضع عديدة فتر
لا جده فان الموشة باعتبارها سواء **قوله** استثناء
عنه يعني الى استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف
لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من
التقييد ونظر ذلك ما يقال في وجود طرفين من جنس
اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عطف ولو جعل النص
العدل ووزن الفعل على قوله ما هي شرط فيه كان اظهر
دلالة وانصرافا ولعل الكنية في الفصل اختلاف ناشر

العلية في المظنون والمفطور عليه وقرابة الاستحباب
قول لا يوجد شيء من الامور ببيان لشيء **قول** لا يجوز
ورود اصمت اي ورود من غير اعتبار فلهذا اختلفت
بضمين **قول** يكسر بين ايضا اي كما ورد بضمين وذلك
بان يكون مضارعة مكسور العين او مفتوحة **قول** علما
اذا نكر بان يؤل العلم بواحد من الجماعة المستمارة كما في
رب امر لقينة اي يجعل عبارة عن الوصف المشهر صاحب
لابان يعود معنى الوصفية **قول** بالاتفاق امر باتفاق
سيويه والاختلاف في غيرهما **قول** قبل العلية حتى كان
اجمع واكتع واخواتها غير منصرفة للوصفية الاصلية
كما سبق في باب العدل **قول** وان كان مع من اي اذا سميت
بافضل من عمر والشخص ثم نكرته بان قوله بواحد من الجماعة
المستمارة مثلا لم تصرف على اختيار سيويه والاختلاف
قول سبب من التفضلية لا يقال في يكون مثل امر
في ظهور معنى الوصفية فلا يظهر وجه الفرق لانا نقول الظهور

المذكور

المذكور في اخرها انما هو قبل العلية وفيه بعد ما بعده
لكن فيه تأمل **قول** بخلاف ما اذا عترة الى هذا جواب
في حد مقدور من الجانب الاختصاص **قول** كما في اسود
وارقم بعينه لهما وان لانا عليين يحسب من لكن لم يعتبر
تلك العلية مع انه صفية في استناع صرفها بل المسترف
الوزن معها فلم يلزم اعتبار الاختلافين في حكم واحد
هذا الوعد ان اعتراف الشارع بعليته ما يحسب من
بنا في التوزيع المص استناع صرفها عدم مضر فلية
الاسمية علم الوصفية الاصلية فانهم ولا تفعل **قول**
اي بصورة الكسر فيل يعني انه اراد بالكسر صورة
الكسر بطريق الاستفارة لان الكسر بلا ناء من القاب
البناء عند البصريين ويطلق على الملكة الاعرابية مجازا
فالظاهر ان يقول بالكسر لعدم اختصاصها بالبناء
استثني هذا توجيه الكلام الشارع عما هو سري منه ويثاني
على براهنه عند ما ذكره في شرح قول المص والقاب فتم ونه كسر

في اول بحث المبنى فليطالع ثم **قول** وبيان ذلك
 ان العلمية تقول في قول المبنى ان العلمية
 اذا كان العلم الاصل مصدرا او مصدرا كالفعل والحسن
 انتهى هذا الرد مرد بان المقام لا يقتضي الحكمة
 كما لا يخفى على ذي الافهام **قول** لان موصوف الاسم
 لان المراسم مرفوعات الاسم لا المطلق لان المصداق
 في الاسم **قول** سمحلات جمع سمحلا ووزن قسط
 ذكره الجار بردي ان السبعة وسبعة وكلاهما معنى
 التطويل السمين فعلة **قول** وطريقة قيامه به ان يكون
 الى اي ذلك علامتها او من لا يراها لزومها وذلك لان
 القيام بثبوت موجود لا مر وانضاف ذلك الماسر و
 التعبير عنه ليس الامر بصيغة المعلوم لان مصدره
 المحمول لا يوجد اصلا ومصدره المعلوم قد يوجد لكن
 فيه ناسخ **قول** وذلك غير جائز الظاهر من كلام الشارح
 جواز الاضمار قبل الذكر عند ههنا لكن المذكور في المطول ان

في بيان الاسم

لازمها

في اتمة الرتبة من
 الحاشية المرفوعة في المصطلحات

هذه

ان هذه الصورة اعني ما نقله القائل عن المفعول به
 لما ابطر فلا يخفى وتبعه ابن جني في شدة افتقار
 الفعل المفعول به للقائل هذا نقل المطول عبارة اللهم
 الا ان يعرف قوله خلافا الى قول المص فاستمع ضرب غلام
 زيد وفيه ايضا ما لا يخفى على الناقل الصائب **قول**
 اي حذف جازا فيكون مفعولا مطلقا بالجاز ويمكن
 ان يكون غيرا او لا احتياجا لان الجواز معنى
 الجائز **قول** وهو من يبكي اي من يبكي عليه فيقول
 ضارع عليه **قول** قلبس مما نحن فيه اي ما يكون
 ضارع فاعل كي المذكور لا المقدّر **قول** اي في كل موضع
 حذف الفاعل وهذا الحذف والتفسير بعده انما
 هو للاهتمام بالمر الحكم بان يكون اوقع في النفس
 ولا يكاد يضيع **قول** ثم فتردفع الابهام الى تفسير
 يرفع الابهام الناشئ من الحذف **قول** وانما وجب
 حذف وهو نقيض بما علم التزاما مما سبق فلا يلزم

فلا يلزم الاستدراك نذرك **قول** نعم مقامه ان مقام
المحذوف **قول** في مقام المحذوف **قول** وعما به ذهاب الفراء
فيعلان الظاهر اي الغاء لاما المتوهم فانهم **قول** واكرست
الزبدان واما نحو ضربني واكرست زيد فلا يظهر لانه
لا يعلم ان فاعل الفعل الاول محذوف فساد **قول** فان
اقتضى الثاني المتبقي الفاعل اي حين اقتضى الاول الفاعل
واما **قول** وان اقتضى المفعول حدثت نحو ضربني
واكرست زيد **قول** او اضمرت نحو كثر ضربني واكرست
زيد ولا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر اذا الفاعل المذكور رجع
اليه هيم الفعل الثاني مقدم رتبة **قول** الرافعين اي
الفعلين الرافعين او اضمار فاعل الاول **قول** بعد الظاهر
او اضمار فاعل الرابع الاول بعد الاسم المرفوع الثاني
ان عملت الثاني **قول** ناخير الناصب اي الفعل الناصب
قول وقد يورك الحمد الظاهر ان استئناف بيان الآخر
فانهم **قول** لانه انضال لقيام مقام الفاعل ورو

واشترك معه في الحكم **قول** من الافعال المحذورة
وفي بعض النسخ المحذورة هذه النسخة مما لا يبعد بل هي
الاقرب يعرف بالتأثر **قول** والنا وجد المفعول به اي
بلا واسطة كما قاله الفضل والمفعول المعدي اليه يغير
حرف من الفضل عما سوا يبين لانه متى ظفر بين
الكلام فمتنع ان يسند اليه غيره **قول** ومن جهة اخرى
قبل بيان الحاصل لانه من التبويض ويحتمل ان يريد
التبويض بتقديم الضاف اي من جهة او اده اشترى قوله
لان من التبويض لان الضمير اذا كان مذكرا يرجع الى جنس
المرفوع ولا يستأنف التبويض الى الجنس لان التبويض يقتضي
التعذر والجنس لا يقبله في شفعه ان يكون من الابتداء
الغاية **قول** للتلازم الواقع بينهما اذ لا بد لكل جنس من
مبتداء وكذا الكل مبتداء من خبر كما هو الاصل اذ لا اصل
ان يكون المبتداء سندا اليه واما اذا كان سندا كما
هو القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة له الى الخبر اذ يتم

فما علة كلامه **قوله** نحو ان تقرر مواخيركم اى صياحكم
خير لكم **قوله** فانها اى الخبر وثان فسمي **قوله**
الاستدلال مع ان بانه اجزاء تعريف المستداه صادق
عليهما اى يصدق عليهما التماسا لسمان بحمدان عن
العوامل اللفظية **قوله** ونحن فاعلم فيه ان انفصال الضمير
الرفوع بهما او يحسن مع وجوب استتاره في الصفة
مطلقا يقتضيه ان يكون مبتداه وبدفع كونه فاعلا وكذا الحال
في اراغب انت عن التمس التام **قوله** لان الكلام في قوله
الاسم فلا يكون التعريف لطلق الخبر بل للخبير الاسمي **قوله**
اى ما وقع اثره الى ان القائم مقام الفاعلة المستد
هو المصور وان الضمير المحرور به راجع الى الموصول **قوله** به
فالبناء اما للاستغناء او السببية **قوله** والضمير المحرور
فعلا بهذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعلة المستد
ضمير راجع الى الموصول **قوله** اذ لم يمتنع ما يفوزن عدم
جواز قولك داره رجل لانه التكرار في الجسداه ههنا

غنى

تمتع تقديم **قوله** لا صالة التقديم اى تقديم زيد **قوله**
اصل الخبر في كلام الشارح ايماء الى ان قول النفس وانفع
صاحبها ان التار تفرغ عما المفهوم من قوله واصل المستداه
التقديم **قوله** اى الامر من المعلوم صفة للامر من جارية
عيا غير من هو **قوله** والعلم ان المصراع علم ان هذا التحقيق
مبني على ان المراد بالمرير نباح الكلب وهو عوا ه
اى صيحه ونقل السيد المدقق في خواش المطول وشرح
الفتح من الصحاح ان التمرير صوت دون نباح من قوله
الضمر على البرد نس اراء حقيقة الحال وجلية الحال فعلا
للملاحظة في بحث تخصيص شتاه انا ب من يدين الكتاب
قوله فيكون شتر عظيم فيه انه يكون داخلا فيما يتحقق
بالصفة **قوله** باللام نعم الرجل عما المقدير ان يكون
للمخصوص مبتداه وما قبله اخيه فعل المدح والزم خبره
واما اذا كان خبر مبتداه محذوف فلا يكون بما نحن
فيه **قوله** في محو الحاقة ساهقة اى شتى هي فامبتداه

وحقبة خبر مبتداء والخلة خبر الاول وهو لقائه كذا
 في البصائر **قول** وهم البصريون الاول ان يفسر هذا
 الكلام بان يقال غلب الاكثر من النجاة في هذه
 المضاف الشايع دون حذف الجار الغير الشايع في نشر
 هذا الموضع **قول** والاصلة الخبر الافراد لاصالته المفرد
 في الاعراب **قول** رجل صالح منك والخبر ههنا اخفق
 من ابتداء **قول** ايضا اي كما وجب تقديمه اذ لا تارة
 متساويين في قدر التحقير وهو التخصيص بمحور **قول**
 عبده متروك فان يجوز فيه ان يقال متروك على الدعية
 بتقديم الخبر على المبتداء **قول** خوف ليس وضرر ليس
 اشتباه الغرض المقصود اعني اثبات محمول على محذور
 اسم ان وخبر ما اعني للمكعب عن النوع غير المقصود فانك
 اذا قلت انك قائم عندي بالكسر محتمل ان يتعلق
 الظرف بقائم وان يتعلق بالحكم ايضا وعلى التقديرين
 معناه خبر الذي قصد من المفتوح اما علم التقدير القول
 ظاهر

فظاهر واما علم الثاني قلان معناه افادة مقصود
 اسم ان وخبر ما يقيد **قول** وفي هذه الصورة في الشدة
 الاتصال بينهما لانها شئ واحد **قول** فالاقصا عليه
 لذلك اشارة الى قوله لان التعذر بالعاطفة لا خفاء
 فيه لا للخبير ولا لغيرهما الا الى قوله وايضا واليهما جميعا
 يعرف بالناسل **قول** فلا يرد عليه ولا يخفى عليك ان هذا
 الورد انما ينتم اذا عني بالخصاصية الدخول في صورة
 التضمن المحذور وهو غير مفهوم من كلام النص وان صرح
 صاحب الباب بالخصاصية في صورة تقديم المبتداء
 باما وينضمن معنى الشرط فليكن بالتوفيق والله الموفق
قول بحملة فعلية ههنا اي في موضع الصلة للموصول الذي
 وقع مبتداء متضمنا بمعنى الشرط فيصير دخول الفاء في
 خبره او شرط الصلة الدخول كون الكلمة فعلا او مفعلا
 ليس كما يشاء به من الشرط كما ذكره **ق** بالاتفاق في الكوفيين
قول انما هو من بين الحروف والتخصيص انما هو بالنسبة

محمل ان تقدم الخبر

الى سائر الظروف المشبهة **قوله** الاهتمام وجه الاهتمام انهما
 مختاران عن اخواتهما دون سائر الخواص بالانقاف
 من سائر نواحي الاستدعاء **قوله** على كلا القولين وهما
 الحاق سيوريته بهما والحاق البعضان ولكن بهما
 غير سادسة فيكون ظرفا لافعال المستفاد **قوله** اي
 في حذف خروج الظاهر من هذا التقدير دخول ادعاء النظر
 المقدرا اذا خرجت وفيه لا يخفى **قوله** فيما التزم ضمير الموصوف
 محذوف والتقدير في الذر التزم فيه **قوله** واخطب ما يكون
 الامير اي اخطب كون الامير حاصل اذا كان الامير وفاقا
 فنية لسناد الفاعل الى وجود الفاعل مجازا او اخطب او قلت
 وجود الامير اذا كان قائما فيه لسناده الى ظرف الفاعل بل
 الى ظرف وجوده في الخبر هو اذا المضاف الى كان حين
 كونها اسما ولا يحتاج الى تقدير لفظ آخر ليكون
 خبرا عنه حاصل مثلا وذا لا يجوز حذفه والا يلزم
 ان يكون للظرف ظرف بمعنى اذا اذا كان مفعولا للحل

بان خب للبنداء **قوله** الى تقديره اي تقدير ضرب
 زيدا حاصل اذا كان قائما بهذا التقدير اذا كان قائما حالا
 عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير
 ضرب زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضرب
 زيدا قائم عن ضرب زيدا حاصل اذا كنت قائما فاعين **قوله**
 وفيه تكلفات كثيرة هذا بيان التكلفات الكثيرة
 ولا يخفى ان ما ذكره حيز البيان لا يدل على كثرة التكلفات
 بل لا يدل على وجود التكلفات ايضا وانما يدل على
 وجود التكلفين اللهم الا ان يعد حذف ادعاء الجملة
 المضافة اليها تكلفين هذا والمراد عن كثرة التكلفات
 لم يثبت بعده اللهم الا ان يقال المذكور ههنا بعض
 من تلك التكلفات عما ان يكون الاخير تكلفا
 محشا اذ شان كان واخوانه اذا كان متعلقا
 للظرف المستفاد ان يكون تامة مطقة **قوله** والذي
 يظهر ان تقديره اي تقدير البصريين هذا المثال

الرفع على البدلية متيقن بها بفتح ي شاع التباب
 صوت زيد صوت الرفع على البدلية كذا وقع في
 بعض بشروح التباب **قوله** فاذا ضرب صوت حمار مرقع
 على البدلية الادعائية **قوله** وان تكن للتشنية في صوتي استنار
 ان الوصفية هي هنا بحث **قوله** يجوز ان يكون من لست وكان
 وجد حمان التوجيه الاول مع ظهوره الثاني ان كلا الزاد
 اعتبار النقص في لستك اذ لا مناسبة لما فقد منه فان
 النقص فيه انما يكون هو بغيره الجيب بالسرعة من التلية
 فيخرج الاستماع للمأثور حتى يتشبه في النقص نوعا ما كيد
 بمعنى هذا اللفظ وشهادته كما اذ عي به فافهم **قوله** في ضرب
 زيد على صيغة **قوله** هي هنا لابتداء التماسه الدقيق في ضرب زيد
 اذ فيه اعتراف لسناد الضرب اما الفاعل الحكيم مع ان زيد ليس
 مفعولا به والتعريف بحسب الظاهر صادق عليه على ما تؤول
 الشارح **قوله** نحو بالزير وبالعمر فان قول وبالعمر هو هنا
 وان كان معطوفا على الزير لكن لم يعلم ان العمر واستند

هو ام استغاث يعبر به كما في الصورة الاولى او لم يكن
 فمضى حدث المبادي في غير الاستماع حذف مبدخول واو
 العطف فافهم **قوله** عن جواز ضم فان العلم لا يكون مقفلا
 ولا شهما ولا منكر افتعيت جوار القسم لا جواز ضميره
 والمستغاث باللام لا بفتح وبالف لا يختار ففتح بل
 يجب فافهم **قوله** سماء فقلت الواو الفاعل غير النليس
 كذا في الشافية في بحث الاعلال **قوله** لان نداه هذا
 التعليل يقتضيه ان يكون حذف حرف النداء مختصا بالعلم
 وليس كذلك فلا يفتح **قوله** لم يكثر فيه انه يقتضيه انحصار
 حذف حرف النداء في العلم **قوله** واستبقى او مثل
 هذا الكثرة في التركيب يعني حذف العامل اعني الفعل
 لا انهم لم يبقوا انصب **قوله** مرتبطة فيه اشارة الى
 ان اضافة معنى الشرط في قول الله عن الشرط من قيل
 شجر الاراك **قوله** مثل اياك والاسد اصل انك
 بتوسط النفس حذر عن اجتماع ضمير الفاعل والمفعول

شيء واحد في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل الضمير
 المقام وجوبا استغنى عن حذف ثم صار الضمير مفصلا
 قال الشيخ اصل اياك انق ويجوز الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول
 لشيء واحد اذا كان احدهما منفصلا لان حكم المنفصل
 حكم الظاهر حتى لا يحتاج الى ذلك المطويل بلا فائدة **قوله**
 لانه لا يقال الى لان موضع الاتفاق بين هذين لا يميز ابدا
قوله في شان النوع الثاني في ذكر المضافات في ايات النوع
 الثاني قد يكون فيه تقدير بعد مناسبا للمعنى المقصود
قوله كما اشار المذكور لا يخفى عليك ان النسخة المشار المذكور
 اعني الطريق اخلاصة بنسخ الحافظ والمقدير انق عن
 الطريق فانهم **قوله** جازية عن الحدود اي لا يسمي نواع
 التخصيص مخزبرا وكذا احال نواع الفاعل وغيره بدليل ذكر
 النواع مستقلا **قوله** مذكور تضمنت او ذكر تضمنت اي
 ذكر تضمنت **قوله** او لسماء الزمان سواء لان مشتقة
 اولاه **قوله** او انه فسمى المفعول فيه وهما طرفا الزمان وطرف

المكان

المكان وهو الظاهر المتبادر فانهم **قوله** ان زمان الزمان
 والتاديب فيه ان اذا كان كذلك لا يصح العلية بينهما
 الحقيقة بين الاعتبارين حيثين كما قيل في قولهم الضرب
 بوجوب التاديب والعلم صفة توجب غير لا يحتمل
 المقتضى عما ان التمييز عبارة عن نفس لا يثبت والتف
 في التصديقات وهما نفس العلم لا موجه فتدبر
 ولا تنقل عن المراد ههنا **قوله** حيل الحيلولة الاولى
 ان يقال الخول بدل الحيلولة فانها ما عطف بقا حال الشيء
 بين وبينه يحول حولا وحولا اي احمر ويحلي الحيلولة
 بعضها ايضا **قوله** ونصليها الى الرواية بناء
 التائيت في رصفها مع عدمها في نصليها فتدبر **قوله**
 فان كان اي وجد هذا الكلام سوف بيان ان التذكير
 بعد الواو ارسام بنفسه لذكره بعد المصاحبة
 المحمودة جوارا او وجوبا فانهم **قوله** لفظا غير او حال
 او خبر كان ناقصة وجاز ان يكون طرفا اسم اللفظ

قوله لان المنع مما يقع الظاهر ان هذا التعليل
بالنظر الى الامثلة الثلاثة الاخيرة فيكون المراد بما تقع
بهذه الصورة مع قطع النظر عن ان يكون في اولها التاء
او الباء فتدبر **قوله** والتمني والترجي قبل ما لا يشي
الرضى انهما ليس بما يلي لانهما ليسا مقدرين
بل المقيد هو الخبر فهو العامل انتهى في عموم هذا الكلام
كل اللهم الان يا اول الاخبار الجوامد بالمشقة
وجوابا لما ذكره بعض من ايضا لا يخفى على المتأمل
الهادن **قوله** صاحبها معرفة وهو مرفوعان
علم انهما مبتداه وخبرهما لا يجوز ان يكون صاحبها
مرفوعا عطفًا على اسم يكون ومعرفة منصوبًا على معرفة
خبرها كما ذكرنا بعض الشرر لان تعريف ذي
الحال ليس شرطًا للحال **قوله** او بعد الا لا بد من
الناس في عطف هذا الطرف ومن ان يجعل لفظ
الحال الاتي فاعلاله وقام مقام فاعل مقدما على

سبين

سبل التنازع فتعقل **قوله** ان يجعل لفظ الحال
يعني لقول ارسا ويجوز ان يكون نقول على صيغة
الخطاب لبيان اللغة فتأمل **قوله** مستداخلة
بعضها فيكون من باب اطلاق المرسى على النفس
الانسان **قوله** علم انقص الظاهر انه يقصد الاسما
ح **قوله** عا سوي التقديم اي تقديم الحال والاظهر
والاخصر ان يقال اولا التقديم كان بما سوي التقديم
فتدبر **قوله** وبعضهم يجعلها مصدرا فيكون كاتبة
ح مفعولا **قوله** من اسر النخل باعتبار ان يكون
الف افعال للصبرة ولا يخفى ان هذا الاعتبار انما
يصح اذا اسند افعال النخل اما اذا اسند الى غيره
فلا يصح الا ان يحمل على الخبر بد البدعي فتدبر **قوله**
عند محققهم لا يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل بشيها
لها بالظرف **قوله** ليس فصح لانه يلزم تقييد الإشارة
بحال السرية وليس كذلك وتفصيل الشيء علم بق

باعتبار حال واحدة اعني الرطبة **قوله** يجوز اي
 دلالة يجوز او دلالة يجوز **قوله** لان المتبادر منه
 انما ثبت الي هذا تحقيق حال والنفوس هنا قبل ولا
 تلفت الي ما قبل وقال فما زابعد حق الا الضلال قال
 بعض الفضلاء **واعلم** ان الانعلا اذا وقعت قبو دلالة
 اختصار واحد لازمة فهم من استقبلتها وحالتها
 وماضيتها بالقياس الى المقيد لا بالقياس الى زمان
 التكلم كما في معانيها الحقيقية وليس ذلك مستبعد
 فقد صرح النخاعة في سباحة حتى يكون الفعل مستقبلا
 بالنظر الي ما قبل وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم
 وعما هذا والتباين ان الضمير المنسوب في فيقار يرجع
 الى زمان العامل لكن المطلوب مغايرته حال العامل بان
 يكون زمانها واحد فتدبر ولا تفعل **قوله** محقق
 ابوتة مقتضى هو الظاهر المتغير الحقيقة بصيغة المضارع
 كما ان الفسر كذلك فلا بد من عدو له من نكته ولا يخفى
 نكتته

نكتته لمن ناسخ مؤدتي زيدا بولا احقة **قوله** وشروطها
 ضمير شرطها راجع الى المؤكدة المعروفة المكونة اعني
 الذي يجب حذف عاملها من حيث هي كذا
قوله الا ترى ان لام التعريف الى حق التغير هم هنا
 ان يقال هكذا لا يرى ان الاسم المعرف باللام وان كان
 يتم بها فلا يضاف سمرها لا ينصب التمييز عنه **قوله**
 متبعا بمتنوين المفرد والمال المفرد ما يقابل المتن
 والمجموع **قوله** في طرف النسبة الماد بطرف النسبة
 هي الذات المقدرة اذ الطرف هي هذه بالنظر
 الى الحقيقة لا ما يتبادر بها انتصب عنه لعدم الابهام
 في بعض اطراف النسبة المهمة فتدبر **قوله** مثل انا
 في مثل طلاب فانه يصح ان يكون عبارة عن زيد وبشر
 في خوش زيدا ان روكره اذ بدست ويصح ان يحمل
 عبارة عن متعلقه فيكون المعنى خوش زيدا ان روكره
 او ابد رست **قوله** غييز اسن زيدا انا قال غييز اسن

عن زيد منع انه يتميز عن الذات المفدورة الذي
الحقيقة والخارج حينئذ هو زيد فيكون تعيين لهما
تعيين الآخر وتبين فافهم **قول** اعلم ان النسبة
المازلة المفيدة في الحقيقة والخارج **قول** من حيث اعتبار
سرها الخافيت قد اختلفت الانواع بهذه الحقيقة لكن مبنى
الكلام السابق الذي وقع فيه المشتكى منه عما ان يكون
الانواع مقصورة من جنس ايضا وقد عرفت ما سبق
ان المراد بالانواع هناك حصص للجنس سواء كانت
بالفصوصيات الكلية او الشخصية لعلنا ذكرنا هناك
فيكون المراد بها هنا ايضا كذلك لبيان تلك الالفة هنا
بغيرها فيكون المراد بالنسبة لجنس او جمعية المقصود
ان يكون فردين شخصيين او نوعين وافرادا كذلك **قول**
فاذا استبان انهما اي استبان انهما بالمفصوصيات الكلية
او الشخصية كانت الصفة صفة لفظية في العبارة
مختصة بدل صفة **قول** عز من قائل انهما بيانيت

↓

كما صرح في شرح الفتح في عز من قائل **قال القطب**
القال ويعرف من التبيين بان **قول** بعد ما بينهما
يصلح ان يكون المجرور نفسه به وانه بوقع لهم ذلك
المجرور عما ذلك المجرور مثالا يقال للحائض ان فضة
وتضمير قولك عز من قائل هو فاعل بخلاف التبعية
قول لان من تزايد في التمييز هذه العبارة تدل
بحسب الظاهر على ان من هذه زائدة لبيانيتها
ولا يبعد ان يقال ان تزايد دون تدخل لان
من هذه عملا حاجة الى اعتبارها فلا تنافي كونها بيانية
قول وهي اي التمييز عن النسبة الظاهر من هذا
الكلام ان التمييز عن النسبة مطلقا اي نسبة كانت
من ان نسب في جملة او ماضا هاء او الاضافة لا بد
ان يكون فاعلا او مفعولا لا المعنى فيرد عليه لدر
فارضا فان الدلالة يصلح ان يستدعي الفاعل فينبغي
ان يحل النسبة في القاعدة المذكورة الدائرة في التمييز

على نسبة الفاعل او المفعول فتدبر **قول** فالمتصل
 هو المخرج اى قبل الاسناد فلا تنافي **قول** من متعد
 اى من شئ متعدد **قول** جزئية اما مرفوع عما
 فاعل متعد للمفعول عما موصوفه المقدر ويجعل ان
 يكون بحرور ابناء عما مذهب المكونين من جوار
 حسن وجهه بلا في السعة وان يكون منصوبا عما
 التمييز بناء عما ان مذهبهم ايضا من جوار كون
 معرفة فانهم **قول** لئلا يذهب عنه فيكون قول اللفظ
 صفة الاعيان ان يكون غير بمعنى لا وفائدة تأكيدها
 هو معرفة انفتح واحدة **قول** فيخرج مخوقات وهذا
 تغليل الاحتياج فالقيد متعلق بالمتنفي لا بالنفي تأمل
قول او معنى الفعل الا ظهرت المراد بمعنى الفعل الذي
 يفرق من شبه الفعل او الظرف او نحوها المستنبط منه
 معنى الفعل الجملة فانهم **قول** في الاكثر متعلق لمنسوب
 المحو اى حق المستثنى منقطع فانهم اوجز بتداعك
 قول

٢٥
قول لا بدل الغلط لقائل ان يقول الظاهر ان
 ثوبه في قولك ما سلب زيد الا ثوبه مستثنى منقطع
 فيستوفى فيه بدل الاشتغال ايضا اللهم الا ان يقال
 ان الملازمة بين المستثنى والمستثنى منه تنظم
 المستثنى في سلك الاتصال فتدبر وانه اعلم حقيقة
 حال قول تعالى لكل آية اجل اى مدة مضرورة فاذا
 جاء اجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
 اى لا يستأخرون ولا يستقدمون وهذه الآية تدل على
 ان احد الاموت الالبا نقضاء اجل فصل قول تعالى
 اذا جاء اجلهم بشرط وقول تعالى فلا يستأخرون ساعة
 ولا يستقدمون جزان والفاء حرف الجزاء فوجب
 ان حالة الجزاء ودلت الآية على ان الجزاء يحصل
 مع حصول الجزاء الشرط لا يتأخر عنه وان حرف
 الفاء لا يدل على التراخي وانما يدل على كونه جزاء و
 وازا شئت هذا فقول اذا قال الامراء اجنبية

ان تزوجتك فانت طالق قال بعضهم لا يصح هذا
التعليق لان هذه الاية دللت على ان الجزاء انما يحصر
حال حصول الشرط فلو صح **قوله** ما جاء في القوم
الاحرار ان يكون هذا المثال محتاجا فيه نظر ان عند
حذف القوم لم يبق للمعنى المقصود اعني الاول فلم يصح
حذفه على ارادة المعنى المقصود اي الاول فتأمل **قوله**
في محل النص على المآلية فيه ان اعتبارها بالية ههنا
ينافي التوجيه للقيده عندهم في رفع التناقض صورة
الاستثناء من اعتبار النسبة بعد تمام المستثنى فانهم
ما فيه فانه رقيق **قوله** اي وقت خلوجهم اي خلوجهم
منهم او بعضهم او مطلق منهم والاختصار بناء على
ظهور المعنى قياسا على ما سبق **قوله** الا ان يستقيم
المعنى قال بعض الفضلاء وهو مستثنى من فعل يفهم
من التقييد بقوله وهو في غير الموجب اي لا يعرف
على حسب العوازل في الموجب في جميع الاوقات

الادوية

37
الاوقات استقامة المعنى انتهى كان الرهندي والباي
لذلك جعلوا قوله وهو في غير الموجب حالا ولك ان
تجعل ابتداء كلامه وتقدير عام الظرف مستثنى معونه
لستقامة الاستثناء مع معونه سباق الكلام فانه
لا يخفى على سبيل ان المراد من هذا الكلام بيان موضع
وقوع المخرج لا بيان كونه على حسب العوازل فانهم فيكون
ذلك المستثنى مستثنى من فعل منفي يفهم من معنى الاختصار
اذا ما له وهو يوجد في غير موجب ولا يوجد في موجب
ولا يخفى ان توجيه الشارحين الفاضلين انسب من
جهة اللفظ بهذا والتوجيه للخبر انسب بالمقام من
جهة المعنى فانهم فعليك الاختيار ثم الاختيار **قوله**
قولك كل حيوان الى هذا مثال لما يصح ان يثبت فيه
الحكم الايجابي على سبيل العموم ويفهم منه مثال المستثنى
المخرج في الموجب لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم
قوله ولا يخفى انه المعنى ما زيد شيئا الا شيئا شيئا حقيق

لا يعباه اذا التفسير للتخفيف كذا في الهندى لا يخفف ان
 المبالغة في توجيها الشارح اكثر من المبالغة في توجيها
 الهندى فقيدها الى الفاء للتغيب الرتبى لان
 مرتبة المفتر بعد مرتبة المفتر **قول** ولا قوة مجز
 الآلة والخبر الظاهرى هو المستثنى المفعول للعرب
 المستثنى منه المحذوف القائم مقام منعفا منعطف
 لانه ظرف فافهم **قول** وان بقدر كل منهما والعطف
 في كل صورة من التقديرين عطف المفعول على المفعول
 لكن المفهوم من كلام الشارح فيما بعد في مواضع
 ان هذا الكلام اذا قررت جملتيه يكون المعطوف جملة على عطف
 الجملة البتة مع ان العطف بين الجملتين في بعض الصورتين
 لا يمكن الا بعطف الجزئين على سبيل التفصيل المشهور
 ان مثل هذا المعطوف من قبيل عطف المفعول على المفعول
 فكأنه اراد بعطف الجملة عطف اجزاها على اجزاها
 جملة على الجزئين **قول** او بفضلة فافهم **قول** وعطف

جملة على جملة ههنا انما يتصور بعطف الجزئين
 على الجزئين على التفصيل كما يخفى **قول** نحو لا حول و
 لا قوة في الصورة الرابعة اذا قدر الكلام جملتين
 يتصور العطف بينهما على سبيل التفصيل والاجمال
قول عمل لا بالنكرين كما في صورة الرفع من المعطوف
 والمعطوف عليه **قول** فهذه اى ما اجرى فيه الوجد
 الخامس **قول** بعطف جملة اى جملة لا مفصلة
 فافهم **قول** كما لا يخفى وعطف الجملة على الجملة ههنا
 على سبيل الاجمال على ما هو الظاهر ويحمل التفسير
قول فلا يرد ان لا ويجوز ان لو جعل الاول مجزوا
 على ان صفة المبني لم يرد هذا ولا فاد التكرار
 والله اعلم **قول** وبني على الفتح لان حكم التاكيد
 اللفظي في اغلب حكم متبوعه اعرابا وبناء وقد يجوز
 الرفع والنصب في التاكيد ههنا كما بينت في نواحي المنادى
 المفرد **قول** او على محذو القريب في القريب فيكون المبني

عما الفتح منصوب المحل نظر الاشراف نصب اسم
فيه مفقودة فتدبر **قول** في بيان فوائد القيود
في صدر هذه الصيغة **قول** لكان الفصل بالعاطف
اي بواسطة العاطف عما اسم لا فالفاصل به
والمعطوف عليه ايضا فافهم **قول** اي تركيب شمل
فالمراد بالمضاف المضاف فيه عما الاضافة او الاسناد
بجازي **قول** على علامة اعلم منه قبل الجواز ان
يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء انتهى
في هذا الكلام نوع خفاء فافهم **قول** ايضا
اي لمن اطلق عما المنسوب اليه بحرف الجر
تقدير **قول** ايضا اي لمن اطلق على المنسوب
شرط **اعلم** ان عدم ذكر الشرط المختص بالافادة
المعنوية هنا يدل على تقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية كما في المعنوية والا فلا وجه في تركها هنا
وذكره فيما يبي شرعية للاضافة المعنوية **قول**

المتبرين

٢٨
التعريف فيه نوع مخالف لما يبي في شرح قول
المكتشف وتبيند تقريرا مع المعرفة من تغليب
ذلك القول فافهم **قول** في الاضافة المعنوية اي الاضافة
المعنوية التي تكون المضاف اليه معرفة معها لكن
ترك هذا القيد اعتمادا على انها من المقام
فلا يرد الاضافة المعنوية التي مفادها التخصيص
فتدبر **قول** موصوعة وضعا نوعيا **قول** بهذا الحكم
اي حكم افادة الاضافة المعنوية تقريرا في المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة **قول** ومثل وكذا ما في
معنى مثل من شبه ونظير وغيرهما **قول** لتوغلها
لا يخفى عليك ان هذا التغليب غير ملائم للتغليب
الذي ذكر في افادة الاضافة المعنوية في المضاف
تقريرا مع المضاف اليه المعرفة بل انما يلائم للتعبير
الذري ردة بقول لان نسبة امر الى معين يستلزم
معلومية المنسوب ومهورية فالمناسبات

لا يستثنى هذين اللفظين من الحكم بناء على ما
 قال في جواب الاعتراض بقول فان قلت فتدبر
 ولا تقفل **قول** غير السكون وغير هنا صفة للمركب
 المعرف باللام فحكم بتعريفه بالاضافة اى قوله
 شرطها شرط الاضافة المعنوية من حيث انها
 اضافة المعنوية والا فلا بد في الاضافة بتقدير
 حرف الجر كون المضاف السام مجرورا عن تنوين
 لاجلها كما سبق في الحق **قول** النجم والشمس تقف
 ثروى تانيث ثروان وشروان ذو شرو
 وهى الاجتماع والاصل شروى قلبت الواو ياء
 وادغمت احد البائى في الاخرى كذا في بعض النسخ
 للفصل **قول** فيها الاشارة وما قيل من الجواب
 لا يعبر في صورة تعريف المعرف بالاضافة
 فانهم فانه خفي على غيبى وجلى عما ذكرى
قول في تقدير الانفصال اذا التقدير اتما الرفع على

وصور كشيء ستمى بها
 وكشيء مخوفها وهو
 ستة النجم

الفاعل

على الفاعلية او النصب على المفعولية **قول** للتخفيف
 اى كل ذلك للتخفيف **قول** جاز هذا التركيب
 يتوقف على حصول التخفيف من الاضافة ايضا
 فالتعريف ذكر تقصير الان يقال المراء بالتركيب
 التركيب التوضيحي فجاز يرجع الى حيث
قول امور ثلاثة اى لا كل واحد واحد **قول**
 يستلزم خبران في قول ان امثا ر اليه **قول**
 فلا يريد ان الخ فاعلان يقول هذا القدر مقبول
 لو كان تقدير الاعتراض عما قدر ولكن لا
 يمكن ذلك بوجه آخر وهو ان يقال لا ينبغي ان
 يجعل انتفاء اى انتفاء التخصيص من جملة
 الفرغ عليه اذا لم يثبت له فرع كان لاخويه فاذن
 لا يجوز عن الاشكال الا ان يمد على التغليب
قول ان دخول لام التعريف الظاهر ان يقال
 دخول اللام ان هذا اللام موصولة لارادة تعريف

قول ثم عترف في العبارة مما لا يخفى مما مر في خلاصة
 قول اللهم هذا اعتراض عن الحكم بالضعف
 قول ولا يخفى لا يخفى عليك انه لو قيل في تقليل
 الضعف لعدم الفائدة في الاضافة اصلا كان
 سائما هذا الثوب فتدبر قول قد يتحمل في
 المعطوف الاظهر في العبارة قد يتحمل في الشيء
 معطوفا لا يتحمل فيه غير معطوف قول حرف الورد
 من العقيدة في تأمل قول معرفتين باللام
 الاخضر والاظهر ان يقال بدل معرفتين باللام
 ذوي لام فان في الضارب ليس ارادة التعريف
 بل هو الموصول وصل اليه فاعل شكر كما هو الاصل
 قول وله من مضمرات امر ضميرك متصلا
 قول الى تخفيف تخفيف اي ثبوت تخفيف قول
 فاعلا مضارا الظاهر ان اراد بقول انما هما
 فاعلا وذن فاعل تدبر قول وي يندفع

ما فيه اي في قولك وضعف الواهب المائة الهجان
 وعند ما قول الذي من توهم ان شائبة المضادة
 انما نشأت من حمل على الجواب عن اسئلة لال
 بكما يقتضي كل من المستثنين الاخيرين الرد
 عليه في الاسئلة لال بهما كما سيجي قول وارجاع
 كل من الصورتين الى اعطف عما قوله وضعف
 المائة الواهب الهجان وعند ما وضعف الى اي ارجا
 عنهما الى مسئلة ظاهرا لا يحتاج الى البيان كما
 يحتاج الى ارجاع الاول من تلك الثلثة اعني
 قوله وضعف الواهب الى اليه قول الاخيرين
 اي انما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
 في المسئلة الوجه قول والضاربك وشبهه على
 ربك قول وتضمن الرد هذا اعطف على
 تجعل في ذلك ان يحمل اي ولك ان تجعل كل واحد
 من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدتها

وتضمن في كل من السلتين الاخبرتين الرد
على الغراء في الاستدلال بهما هذا مما لا شك
في صحته متاخر صادق واما النسخة التي رايت
في اكثر الكتب وهي تتضمن فسادها مما لا
يشك متاخر عارف لاساليب التركيب
فعليك الاختيار ثم الاختيار **قول** فان في كل
واحد الى الظاهر ان يحمل هذا التركيب على تقدير
ضمير الشأن فان دالا خلا خفاء اظهر فساد
لكن لم اجد في كتب النحويين جواز تقديره اسما
لان الشدة واما الموجود فيها جواز تقدير
حال كونه اسما لان المكسورة والمفتوحة
المخففة من الشدة **قول** بالغير بيد باع
بالنسبة ومصدرية **قول** مكان هو ضمير
راجع الى الجانب فافهم **قول** جانبه الضمير المحذوف للمكان
قول هو جزء بتكبير جزء عما هو المناسب

للمقام

للمقام لان المراد جزء من معنيين فافهم **قول**
والاضافة بيانية في جعل هذه الاضافة بيانية
نقض لقاعدة هاهنا فان الاضافة البينانية كما
سبق اما متاخر اذا كان بين المضافين
عموم من وجد وكان المضاف اليه اصلا و
جنس المضاف بل الظاهر ان مثل هذه الاضافة
مستغنى فتدبر **قول** بالنسبة اليه نسبة
اضافية لاسمية فافهم **قول** فان كان في اخره
فاخره فالضمير في اخره الاسم المطلق لا الاسم
الصحيح او الملحق به فان ذكر المعتقد يستلزم
ذكر المطلق **قول** ناس كلهما يريدان **قول**
من جملة متعلقة بمقدرو من الاستدلال الغاية
المقدرة على ضمير راجع الى ان يحازا والمعاد
حقيقة الى اعرابي الثاني قالت ابن فتدبر **قول**
شخصية وهي صفة واحدة فالنسبة بحارة

اوصفة كخوف والتقدير وحدة شخصية قول
 يخرج الكل اي كل المثل الواجب المزج لا كل المثل
 المذكور مطلقا لان التوابع منه والقرينة ظهور
 المراد **قول** وباريد العاقل فان ضم باريد وان لم يكن
 اى بالكنه حكم على ما عرف في موضعه **قول** ولا رجل
 ظريفا فان فتح لا رجل في حكم الاعراب كما ثبت في موضعه
قول فان دلالة التوابع في كون هذا الكلام واقعا
 علة للواديات المذكورة نوع تأمل **قول** اي مقول في
 حقه اضربه الى فيكون الاشياء بعد التاويل مفردة
قول في الظاهر اي لم يكن يعود علما مماثلا ليقعد
 علما في الظاهر **قول** فلو وقع اخص نفتا اي لو وقع
 اخص من ذلك البعض فتدبر **قول** و حمل الموصول
 وان لم يكن متعينا في نفسه بل بهما فيها مثل اسماء
 الاشارة ولم يحمل اسم الاشارة لفقدان ما وجد الموصول
 الباء محس على الحمل المذكور في ذلك لان الموصول

صفة لباية هذا قياس دون اسم الاشارة لا بدل
 عما سجد في مثله من اسم الاشارة بخلاف الموصول
 فتدبر **قول** اي قصد نسبة التفسير بالفعل اشارة
 الى ان لفظا المقصود هو ما ليس من عداد الاسماء
 بل هو عامل اذ وقع صفة ففها معنى الحديث وكذلك
 فيما بعد متعلق بالقصد المفهوم من المقصود والآ
 فقول بالنسبة متعلق لانه العامل فيه فتدبر **قول**
 بتعبئة المعطوف عليه اي بواسطة تبعية المعطوف
 عليه **قول** على الصفة المقدمة فيكون تلك الصفة
 نفتا من جهة وعطفا من جهة اخرى كالخبر بعد خبر
 اذا توسط بينهما الواو فانه خبر من جهة وعطف
 من جهة اخرى فتدبر **قول** الا ولها التقدير الآ
 فرية لها منذرون **قول** وقال بعضهم فيه نظر
 لعل هذا النظر من سوء النظر في كلام الاسامي فاذا
 الحرف المتوسط بين الاوصاف انما هو الواو دون

غيره حكم الاستفاه ومعناه الجمعية فقط وهي تحققة
في صفة بعد صفة أخرى بلا ذكر بينهما كما في
زبد العالم الثالث فذكره ههنا خلا عن الفائدة
الى افادتها بحسب الوضع اعني الجمعية **فقد تكرر قول**
لان الحروف المتوسطة تجمع باعتبار الموارد فتأمل
فيه **قول** فان كان الضمير اعم من ان يكون مرفوعا
او منصوبا فافهم **قول** منساويان بلا اول ونبت
احدهما فيكون المراد بالحوان ههنا تساوي الطرفين
فلا يرد على المصان تحصيل جوان ترك التاكيد بصورة
الفصل مما لا وجه له لا على مذهب الكوفية ولا على مذهب
البصرية اذ هو موجه على مذهب البصرية وهو المختار
عند المصنف **قول** من اتصال الفاعل المتصل بالضمير
المرفوع المتصل للفاعل اذ لا يوجب اتصال الفاعل الا
في ضمنه **قول** لان الفاعل ان لم يكن الى بعينه ان جنس
الفاعل لم يكن ضميرا متصلا اجاز انفصلا عن عامل

اي تخلل شيء اخر بينهما في حال السعة بخلاف جنس
الجموع فانه لا ينفصل عن جاره الا في حالة الضرورة
كما في قول الشاعر بين ذراعين وجبهته الاسد وانما
لان ههنا ان جنسا مستقفا وتبين في الاتصال القوي
قوة وضعفا حيث جاز تخلل شيء اخر بين احدهما
وعامل ولم يجر في الآخر ثبت التفاوت بينهما في
الاتصال الاصطلاحي اعني الاتصال الذي حصل حال
كونهما ضميرين متصلين فكمرة العطف عن الضمير المحرور
كما في العطف عن الضمير المتصل المرفوع بل لان الاول
اشد كرهاتن الثاني فند برونات **قول** هكذا ينبغي
ان المقام فانه مما يشبه على الانام العظام **قول**
جاز انفصال الفعل المراد بالاتصال ههنا القوي
لا اصطلاحا في يعرف بالذوق والتسليم مع ان ما
يسمى من قول وليس للجموع ضمير منفصل لا يخلو
عن الاستدراك نعم تقديران بمراد الاتصال

الاصطلاح حتى اذ قول والمجور لا يفضل يعني غناه
 لان المراد بالانفصال هناك ايضا اصطلاح حتى اذ الا
 انفصال بين المذكورين هنا بحسب ان يكون عما معنى واحد
 فافهم **قول** فكره العطف تفريع عما قوله لان انفصال
 الضمير المجور والحارة اشته من انفصال الفاعل المتصل
 وملحظة انه مما كره العطف عما الضمير المجور المرفوع
 المتصل بل انما كرهه بالمتفصل بسبب كمال انفصال
 بعامل وانفصال الضمير المجور بحارة اشته منه كاشمل
 لما عرفت كره العطف عما الضمير المجور بالطريق
 الاولى فافهم **قول** علي اي عما الضمير المجور فافهم
 وقيل جزمه ولا يخفى اولوية الاول فلا تغفل **قول**
 وكفى بالآفة لا يناف عمل كونه في حكم العدم وكذا
 في هذا عمل الزائد من الحروف للحارة وكفى بالآفة
 شهيدا قوله فان قيل كيف حاصل السؤال المطالبة
 الفرق بين العطف وغيره من التوابع فلهذا قيل

مالفرق بين العطف وسائر التوابع حتى لم يسلك
 مجموع التوابع في سلك واحد في الجواز وعدمه مع ان
 الكل استولوية الاقدام في معنى التبعية لكن لم يذكر
 النعت في السؤال لما عرفت من ان المتصل لا يوصف
 ولم يذكر ايضا عطف البيان اكتفاء بذكر البديل وحال
 لم يوجب بيان ما طرب من الفرق **قول** نحو اعجبت
 من العجايب الذي رسم العجب بضم العين وسكون حيم
قول والفظ قليل نادر فها الحاشية او المتناسبة
 من حيث المعنى ولما نشأ منهما المناسبة اللفظية
 اشار اليهما بقول ولا منفصلين عند وقد جعله
 عطفا عما ما جعله فاما قبله من علة فان فزع فزع
 الشيء فزع لذلك الشيء فلا يخبر في العطف **قول**
 في المجور والى العطف المجور **قول** يناسب العطف
 اي يناسب ذلك المتصل المرفوع الذي عطف عما فزع
 ذلك المتصل المرفوع **قول** على وعلى يناسب

بقائم مقام فاعل المعطوف بل القائم مقام الفاعل
 الضمير الرجوع الى الالف واللام تقلد قولنا تأكيد امر
 بتأكيد المتصل المرفوع **قولنا** مناسبة المجزوء مناسبة
 للمعطوف المجزوء للمجرور المتصل بالضماء الجارة الى ذلك
 المعطوف المجزوء وكما المعطوف عليه **قولنا** نظرا الى ما قبله
 امر ما قبل المعطوف عليه **قولنا** وهو مفقود فان فيه
 الاجتماع **قولنا** او يجوز عطف على قولنا فيستدبر
 التكثير **قولنا** وكذا المعطوف هذا الحكم يختص ببعض
 العطوف على ما انشأه الشارع وما سبق من الحكم
 المذكور في المعق على العموم **قولنا** ولا مانع منه امر من
 عطف الجملة على الجملة كما في عطف المفرد على بان عطف
 واحد المعطوفين على اسم ما والاخر على خبر ما فانهم
قولنا الاظهر عندنا الاظهر فتعنه اذا ما انشأه الاكبر
 نحو العالمين بان يجملا معولهما كما تصدق على التباين
 اعني المعطوفين تصدق على المتبوعين لهما فانهم **قولنا**

معولهما

معولهما اعترف العطف **قولنا** واكثر الشارحين
 اي شارح هذا الكتاب او شارح الباب عما سبيل
 منع الخلود ونيلهم **قولنا** وانما قال على معول فيه لان
 عن غفلة فكيف علم بصيرة **قولنا** كل امر والاكثر التريخ
 المستند في الهمزة ههنا راجع الى الكسبية لان السؤل
 عنه بالهمزة ما يليها فافهم **قولنا** ولا يؤزل الامثلة كما
 يؤزلها سيبويه **قولنا** عليها امر على صورة العطف على
 معول عاملي بحسب الظاهر **قولنا** ولا يقتصر على صورة
 امر حال ان كون العطف المجزوء بحسب الحقيقة غير مقدر
 على صورة السماع بل بينهما وغيرهما فوهو حال بين هبة
 مفصول يجوز فافهم **قولنا** مع خلاف الفراء ابر مع
 هذا القيد **قولنا** على مورد السماع فلا ابن الحاجب
 انما صح هذا الان الذي ثبت جوازه وجوبا بالانقضاء
 في كلامهم من العطف على العالمين هو المضبوط بالظن
 المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يجاوز عنه ولا يقتصر

عليه غيره لان العطف على العاصي مطلقا خلافا للاصل
فان اطرده في صورة معينة دون غيرها لم يقس
عليها انتهى فنقول بالقياس وهو تقدم المجزوع على
المرفوع او على المنسوب تدبر ونسب بعد تأمل **قول**
بل يحملها ويلجئها احذر سبويه في جواز الصورة للمعروف
المذكورة باضمار الحائظ لئلا يلزم خلافا للاصل **قول**
وذلك يشير الى فائدة التوكيد والفرض من **قول** وذلك
الدفع امر كل واحد من الفعلين **قول** بتكرير اللفظ اي
لفظ المنسوب او المنسوب اليه فقط يعنى وذلك الدفع
انما يكون بتكرير المنسوب اليه بلفظه لا بعناه بخلاف
الثالث الذي سباق ولهمذا اخره ولم يبدع الكل
في سلك واحد **ق** يرأى بالتكلم **قول** اما في المنسوب اليه
وكن ان يقال ان المراد بالتجوز في المنسوب ان يؤدى
بالمنسوب المجاز لان التكلم بالمجاز في المنسوب اليه
يخفف تجوز المنسوب اليه ان يؤدى بالمنسوب اليه

بجاء

بجاء او مجازي لان التجوز فيه انما ينصوب ويحقق بكل
واحد منهما في صورة فقطع الامر اللص لكن على سبيل البه
دون الاجماع ولا تخفى في حاجة هذا الترجيح **قول** زيد قيل
فالمجاز لغوي من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل
فشد **قول** او المنسوب اليه والمجاز انما ينصوب
في النسب لانه المفرد اعني المنسوب اليه برشه **قوله**
فانه بجانب الفعل لا يقال كون المجاز في النسب ح
يناله جعل النشار المنسوب اليه ظهرا للتميز لانا
نقول معنى التجوز التكلم بالمجاز قاله النشار الصريح
تجوز كلامه امر تكلم بالمجاز فيكون المعنى تجوز اما
في حق المنسوب واما في حق المنسوب اليه ولا سكر
في صحتها لانه نفس المنسوب اليه اي في حق المنسوب اليه
بل في حق شمول الافراد واما المجاز المستوهم فالظاهر
انه النسب ويحتمل ان يكون في الكلمة بطريق الاستعارة
لكن هذا الاحتمال بهدم ما بنى النشار في توجيه قول اللص

اورد الشمول بعض الهمدم بل الاول اعني كون المجاز
 المتوهم في النسبة بمعنى كون النسبة مجازية للدمية
 ايضا لا يخفى ما قلنا علم من له دريت في البيان **قول**
 الى جميع افراد المنسوب اليه هذا كلام بعث بان
 المجاز المتوهم ح يكون في النسبة ولا يبعد ان يكون
 في اللغة والكلمة بطريق ان الاستغارة لكن الاول
 هو الظاهر **قول** فتدفع هذا الوهم الى لا يخفى ان التاكيد
 الواقع اتم العدد لا يستقيم في ذلك واحد من التاكيد
 فهو توكيد بحسب التفسير لا بحسب الاصطلاح المستقيم في التسمين
 المذكورين **قول** وهو ابر التوكيد لفظ اي ثم توجد في
 اكثر النسخ **قول** ويكون المقصود على هذا الوجه الاخر
قول في حال الافراد اي حال عدم التاكيد **قول** مع شدة
 مفرزه العز كان وضع في القدم لاجل التوكيد
 اعم من ان يكون عنق البعير وغيره فمفرز الفسق انما
 يتصور بحسب اللب في البعد في غيره انما هو على سبيل

المجوز

جهاد المرحوم
 المكتبة المركزية - قسم المخطوطات

المجوز قوله ولا حاجة الى ذكرها هذا اشارة الى جواب
 دخل تقدير تقديره انه لابد للمضارع ان شئ اذ قرأ ايضا
 بان يقول بعد قوله داخرا داخرا كما لا يخفى على الحد
 وتقدير الجواب فلا يحصل منع للمروم مع السند
 المفيد عدم الاحتياج الى افادة ظاهرة وقد تضمن
 ان خ تركه فائدة جديدة ونكتة جليلة تقوت بذكره
 فتدبر **قول** سببية ما نسب اي بالنسبة الواقعة
 في الكلام بان لا يكون تلك النسبة مقصودة بالعيان
 اليه فافهم **قول** على المعطوف بل قد نقل الشارح
 في اول بحث العطف الاعتراض على تعريفه بان خرج
 بقوله مع متبوع المعطوف بلا ويل ولكن واو واما
 واو ولا ان المقصود بالنسبة معها احد الامرين
 من التابع والمتبوع لا كلاهما ولما توجد على تعريف
 البديل اضم تلك الاعتراضات الاعتراض بالمعطوف
 ببل دون غيرها المذكورات كما لا يخفى على المتأمل

الصادق انما اراد بقوله ولا يصدق الحد
 انما فافهم هذا **قول** فكلاهما مقصودان وفي هذا الجواب
 مشابهة الغلط اما تخلف الحكم عن الدليل المذكور او كون
 المبدل منه مقصودا ايضا وبذلك ما ذكره **قول** صاحب
 المطول عن نجم الآل الرضائي ان بدل الغلط مع بل فيه مطرقة
 في كلامهم لانها موضوع لتدارك مثل هذا الغلط
 وبلاول غير وافع في فيج الكلام وبالحمد الفرق بين
 البدلين المذكورين اعني بدل الغلط ببيل وبين الغلط
 المقطوع بين القوم اعني ما يكون تدارك الغلط فب
 بلاول كالا وجدل اصلا لانها من داد احد لا فرق
 بينهما الا في الغلط وهو ذكره بل وعدمه **قول** فالجواب
 ان الامة لا يخفى ان هذا الجواب لا يقع اصل الفرق بل انما
 يقع الفرق على الوجه الذي ذكره فتدبر **قول** ولا يلزم
 في ضمها اذ لا يفهم منه هذه النسبة امر بهم حتى
 يفهم ان يذكر بدل الاشتمال فافهم **قول** اعتبار غير زيد

او اعتبار غير زيد في منفقاة في صحتها **قول** بغير كون
 البديل ان قلت كون البديل كل المبدل منه او جزؤه هو
 عين الملازمة فلا وجه لدخول الباء لفظا بغيرها
 قلت لان ذلك بل هو لها ولو سلمت فالباء محمول على قصد
 التجريد البديهي **قول** يرجع الى برج الاسد واطراف
 البرج الى الاسد من قبيل اضافة العام الى الخاص واطراف
 الدرجة اليه من قبيل المساواة **قول** بان مقصدا انت
 فيكون قول المصنف هذا من باب قامة النسب مقام المسبب
 لقصد اليجاز بالاكفاء بذكر السبب عن ذكر المسبب
 مع ظهور المراد **قول** واذا كان البديل او بدل كان
 من انواع المبدل علم فم من اطلاق وقد صرح به شرح
 الباب **قول** مع كون مدلوليهما لا يخفى ان ما ذكره
 في جواب النعت البديل النكرة حين كان المبدل منه معرفة
 من العلة يستدعي ان لا يبدل ظاهرا من مضمون الكلام
 مخاطب باق بدل كان فلا وجه لفتاى وتبره فيود

ما ذكره قولنا نأخذ براء الدبراء من النافذة هي التي
 الفت راحلتها الى دبرها من غابة الهزال قول وضع عن
 راحلتك الى الحمل والرحيل قول فوضع اي وضع الحمل
 قول ان جعلناه بمعنى المصير كما في قول من الروايات
 كمر عاقل عاقل اعيت هذا به وجايل جاهر تلفاه
 مرزوق هذا الذي تركه الا وهام حاييرة وصبر العام
 التمرير زندقا قول ووقوعا جمع واقع كفود
 جمع قاعد والطير اسم جنس فيجوز ان يثبت الفعل
 المستدلب فافهم قول اي واقع في هذا التفسير لفظية
 قول واما الفرق المعنوي وهذا الفرق اللفظي المذكور
 منبعت من الفرق المعنوي السابق قول فيما سبق
 اي في بحث البدل قول في قول المضمر ما وضع في قول
 او من سياق الكلام وسياق الكلام عام لما قبله
 وابعده فيجوز ان يفهم المرجع مما بعد الضمير فينبغي
 قول من غير ان يتقدم اي عدوله وهو المرجع اليه

بلفظه

بلفظه فافهم قول ذكر خبر بعد خبر لان فيكون ذلك
 ابلغ اي ذكر ضمير ان من ان يتقدم فصداه الى التعظيم
 المذكور قول مفسر اذكر مرجه مقدما قول فصار الخبر
 الشأن قول صفة خبرت عما خبر من على ليس المراد
 بالصفة هي هنا النعت النحوي بل المراد الصفة المعنوية
 لكن المعنوية المقترة بالمعنى القائم على الفيدل المقترة
 بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود فانهم
 قول وذهب سبويه الى ان لولا في هذا المقام ان كان جعله
 في حكم حرف الجر المحو لا عليه فانه في معنى اللام التعليلية
 كان قول لولا ان كان كذلك في معنى لم يكن كذا الوجود ك
 قول فادخل فيه قوله فيه ظرف لقوله ثم اتع قوله فادخل
 على سبيل التنازع قول وابراد لفظا قبل في فعلها هذا
 التوجيه يكون مفعول التقديم غير مذكور للاختصار
 مع وجود القرينة والتقدير وينقدم على قوله قبل الجمل
 وعلى التوجيه الثاني لعدم ذكره لتزليل بتقديم المتقدر

منه اللازم فانهم **قول** اي قبل هذا الجنس اشارة
الى ان اللام في قوله قبل الجدة للجنس واقعا في ضمن فردة
وهو العهد الذهبي فانهم **قول** لانه كان مذكورا **ولم**
ان هذا المقام عما يجب فيه الا فرما **واما** اقول بعون
الملك العلامة ان قوله رعاية للمطابقة عنده لقوله
اذا كان مذكرا باعتبار تفتن معنى الجعل اي اذا جعل
مذكرا رعاية للمطابقة بين الضمير وبين العهد
في الجملة المفترضة في كونها مذكورين لا لرعاية رجوع الضمير
الى هذه العهد **واما** الضمير ليس بعبارة اليه بل الى الشأن
فعلمنا ذكرنا قوله لان الضمير عطف على قوله للمطابقة
والضمير المحرور في قوله اليها راجع الى العهد المذكورة
معنى **نأمل قول** اي بهذه الحصنة اشارة الى ان اللام
في جملة للعهد للتاريخ **قول** علمنا ما ذكرنا من التوجيه
لشأن المذكور لقوله ولا يبعد ان يقال **القول** على صورة
الفضلات اغتازاد ههنا لفظ صورة لان الضمير المنصوب

المحذوف

المحذوف اما اسم ان اولهم اخوانها فهو في المعنى عمدة
لانه مستند اليه وصورة صورة الفضلات تكون منصوبا
قول ان من يدخل الكنية فان من ههنا شرطية بوزنية
انحراس بلحق فلا يصلح الالتماس عن ان حال كون اسم
ضمير ان فانهم **قول** الى اولئك حذف الالف
من المدح في الكتابة كما هو القياس في الخط **قول**
واذا كان ضمير الاسم فلا هو العبارة ههنا فهو الحتم
قول مجرى الوقف فلذلك جواز اجتماع السكتين
قول عشرين المتعلم التسمي بفضل من المردن وهو الرواية
علم الشيء **قول** بالذر تكتبا من الخبر عنه بالذر او اللام
التي في معناها كذا في الباب **قول** وجعلت موضع
ظرف مكان بتقدير يرض وان لم يكن بهما اللفظ الكان
ههنا **قول** خبرا متاخرا متاخرا حال لا صف لانه
علمنا ما هو الاسلوب في توجيه التفتن وتقديره قوله
وان يعد الضمير مجهول من التلافي لاسيما ان

ان يجعل الضمير على سلا واخياره علم ان يجعل المقصد
 المشاكلة **قول** في موضع الظرف في محل النصب على انه
 مفعول ثان ليجمع **قول** لغيرها فاك بسف الا فاعل اي
 الذي نحو زبر فرب في الاخبار عن ضمير المفعول
 الذي زبر فرب به هو لزم خلق المبتدأ او الموصول من
 العائد وكل منهما ممتنع وقوله لغيرها مفعول المستحق
 واللام لتقوية العمل انتهى فنحو لتقوية العمل في نظر
قول موصولة وما مصدرية ولعل نزلها لذكرها
 في الثاني في ظرف فاعل وقد يكون نائبة كما في حيث
 ومبتدأ واذا ما وامثالها فندبر **قول** وبناء الموصولة
 اي ان الموصولة فان بالواقعة من ادنى في نحو باليتها
 الرجل اغناهي موصولة **قول** لان المعنى علم الانشاء
 فيه ان المعنى اذا كان علم الانشاء فمن اين يعرف
 كونها بمعنى التثنية **قول** بمعنى البقرة او الفجور والشر
 بين هذين المعنيين للتردد بين كون افعالهم موشاة

وبين كونها مذكرا فولي استعمال بنى نيم انتهى
 في تقييدهم بالاكثرة م هنا مثل **قول** فالاولا مثل
 والاعتماد بعضهم بهذا اسم فاعل وجعل كونه منويا
 لازما **قول** كل اسم حاصل فان المركب من كلمتين شدة
 امتناع احد جزئه مع الآخر صار اسما واحدا حاصل
 من تركيبها وامتناع جملتها من اطلاق الاسم علم نفسه
 عشر وامثالها منوع فاعل فان الظاهر دلالة حرة
 على جزء معناه **قول** وتعيين النسبة اي النسبة
 المنفية **قول** هذه النسبة اي النسبة الواقعة
 في خمسة عشر **قول** ان لم يكن قبل التركيب اختار
 عن يسوبه وكمروية ونقطويه وامثالها **قول**
 والكناية واحدة بمعنى كم في اسمها كناية عن العدد
 كالم الاسقفها مية والخبرية **قول** وينعذر تعريف
 المراد بالتعريف معناه التقوى **قول** نحو من ابوك يعنى
 كما ان من الاسقفها مية في قوله من ابوك مبتدأ

وأن كانت نكرة وخبره اعني ابوك معرفة فافهم قوله
وهذا مبني أي كون كم مبتداء علم الاطلاق م مبني
عليه مذهب سيوريه اذ يلزم حينئذ التزام كون المبتداء
نكرة متضمنة لاسفها ما مع كون خبره معرفة ولا يلزم
ذلك الا سيوريه واما غير سيوريه فيجعل المعرفة في تلك
الصورة مبتداء والاسفها مية خبره واما ما عدا
تلك الصورة من الصورة الاخرى فالاسفها مية مبتداء
واثنا **قوله** هذه خبر أي النكرة المتضمنة لاسفها ما
وكان بعد ما معرفة فاعلم للا مبتداء فتدبر **قوله**
وما نقد متوافق تدبر هنا د وما نقد متوالا فكما
قوله واي اذا ان لم ينجر يعني ان ما هو لازم الظرفية
من اسماء الشرط يتأق به الوجهان من الوجوه
الاربعة الجزم الجزم ان دخل عليه والنصب على الظرفية
ان لم يدخل فانه اذا دخل عليه حرف الجزم نحو من اين
خرجت يكون مجزوا محلا منصوبا على الظرفية ليس

والا بالنصب المحل علم الظرفية ليس الا ولا يصلح
للمخبرية اصلا لان ما بعده متضمن للشرط بخلاف
ما لان بعينه الاستفهام **قوله** نحو من اين هذا مثال
للمجوز وبجاء فافهم **قوله** محلا مع استقار وبنا فوق
في الاستفهام الجار بدخول حرف نحو من اين زير
فتدبر **قوله** على الظرفية باعتبار انه متفعل القدم
قوله الوجوه الاربعة هذه الاستفهام واما في
الشرط فلا يجوز الخبرية لان ما بعده فعل البتة
قوله لكان الاليق اي واما الوجه الاول فهو وان كان
مبني على ذلك الاعتبار ايضا لكن لا يقتضيه عكس
التمثيل الموجود لان هذا القول ح اليق بانفرد
حيث ينفلق بهم نفسها والقول الا في معتبرها
فافهم لكن في عبارة الشارح نوع ثالث **قوله** لتضمن
معنى نقلت أي جلبت عناري وقد نقلت جلبتها
قوله من حذرة الاناسي الاناسي عما ورن القاعل جمع

انسان اصله اناسي ابدلت الياء من التثنية
 فادغم الياء الاولى فيها **قول** على تقدير نصب اي نصب
 عم على التثنية **بول** على التقدير اي جرت عمة على التثنية
قول وصححة اي صححة الاستدعاء استدعاء وتوصيف
 خبره **قول** فلا فرق اي لا يكون المضاف اليه متواليا
 بحث الظروف لعدم تضمنها معنى الاضافة لكون
 المضاف اليه غير متواليا **قول** لا غير لا هذه جنس مرق
 بالفتح اللب واللباب وتقدر جاء في زيد لا غير
 جاني زيد الالهام غير زيد مريح السبب في شرح اللب
 ويجوز ان يكون جاني زيد لا غير زيد حسب خبرها
 في قولك جاني زيد غيبك اي غيبك بمعنى انت
 واكتف **قول** سرهيل طالعا وطالعا اما حال كما هو
 الظاهر او مفعول ثان لنرى وعلى التقديرين انت
 الاسناد مجازي **قول** من الدلالة على الدلالة ههنا
 مصدر مبني للمفعول **قول** واثبات قدم الحاج مثال

للمرأة

للسؤال بآيات عن الكافور ونيل محل على اخيه عوض
 بدل اخيه **قول** مع ما وان اي ما يكتب على هذه الصورة
قول ينسب بعينه اي المراد بالعين ههنا بمعنى الشخص
قول والخامس ما عرف باللام المراد به سواء
 كان المراد خارجيا او زهريا **قول** على صورة مائة
 لفظا ما تقدم اي ما سبق من الواحد الى التسع
قول في تشبيه المائة والالف الظاهر عدم صحته
 نسخي وتشبيهه بعدم قول والالف ولا يلزم
 حصر حال المذكور في الافراد والتشبيه دون
 الجمع مع انه ليس كذلك لكنهم كرهوا ان يلي
 التثنية الجمع بالالف والتاء بعد ما نفرد والجمعي
 بعد ما نفرد صورة ال حال هذا المقام هو ان النجاة
 كرهوا ان يلي التثنية واخوات التثنية الذين جمع بالالف
 والتاء بعد هيروية يمي التثنية المفرد بعد العدد
 الذي هو في صورة الاسم الجمع بالواو والنون عادة

لهم مثلاً لا يقال عشرون مائة فكذلك لا يقال ثلث
مائة فالعامل في بعد الأول أن يلي وما بعده مقدر
فالعامل في بعد الثاني المجرى وما بعده موصوف أو
أو موصول برده عليهم أنتم كما لا يقولون عشرون
مائة لا يقولون عشرون إلا أن ينسحب أن يقولوا
ثلث آلاف مع أنهم يقولون كذلك انتهى هذا
باطل من بطا وتوابعه من حذف جابر لا يخفى
ذلك عن الفطن العاقل الغير الغافل **قوله** ليكون
الفضل هذا التعليل أو هو من بيت المنكوت
قوله للأصل أي الأصل ولا مرقا **قوله** هذه الأمور
الثلاثة الظاهر أن مبني على التغليب اعتباراً
للأصل حقيقة أي الأصل للحقيقة أو للملكي **قوله** ويقول
مقصوداً إلى أنهم الآن يقال أن ذلك بحسب الاستعمال
للاوضع وفيه تأمل فانه يصح أن يقال أن مرة
مفردة نزعاً مافرة الشارح في خروج أسماء الأجسام

بمثلة

بهم القيد تأمل **قوله** من حيث معناه أي مع أنه
مفردة أي المفرد الواحد من جنس أفراد جموع
قوله كما يقال فلان أفعة لا يخفى عليك أن هذا
القياس ليس بواضح فأن مبني صحة القولين
أي فلان أفعة من كذا وفلان أعلم من كذا
أنما هو على التحكم بخلاف ما نحن فيه فليفرم
قوله وإن كان أي إذا الاسم وفي بعض نسخ
الكافية والجاهل وإن كان آخره وفيه ما فيه
أيضاً كما لا يخفى لكن الشرح **قوله** حال عن الجرح
قوله لأن من حيث لفظه إذا لا وجه لأن يكون اللفظ
عاقلاً **قوله** لأن علم التانيث فإن التاء بمنزلة
العلم في التانيث علامته أيضاً فليست تأمل **قوله**
والكائينات في كون الكائينات من أمثلة الذي
نحن فيه تأمل فإن الظاهر أنه جمع كائنة ولو سلم
أنه جمع كائين فلا ثم أن كائناً مؤنث سماعي **قوله**

بمخلاف الفعل في هذا الشرط نوع جلد بقره ثم تأمل
في اشتراط عمل اسم الفاعل والمفعول والتحقيق بهما
علما ما وقع لفضل لرب المتعلق بالوضع للمعول
فيه ان الفعل لما دل على حدث مع نسبة الى موضع
ما كان ذكر الدال على ذلك للموضع مما لا بد منه لتحقق
النسبة في الذوق والفعل انما يدل على الحدث
فقط دون ذلك الموضع والصفات وان كانت
التي على حدث ونسبة الى ذات ما ايضا لانها
دلالة على تلك الذات بانفسها كما دللت على الحدث
والنسبة واذا عرفت بانها اسم دل على ذات بهمة
باعتبار ما يشابهها للعامل في الفعل واسم الفاعل
قول لاسم الفاعل او الذي بمعنى **المتعلق** بالتحقيقة
في بعض كتب النحو وقع الصورة بدل الصفة والمفعول
واحد **قول** ادخل اللام عليه التي في صورة ام التعريف
المختصة بالاسم فغير الصورة للصورة **قول** مصححا

كان

55
كان او مكترا كذا وهذه العبارة في النسخ الواردة
البناء بالصفة الى العشرة عدد او انت خبر بان يلزم
اما الزيادة والكذب مدعي والنقصان في الدليل
لان المكتر منهما اما ان يعمل فيلزم الثاني او لا فيلزم
الاول مع ان قصر الجمع على المعنى فيما بعد عن نوانب
عن عدم صحتها فافهم **قول** ومع التعريف تحقيفا
الظاهر ان يقال واللام بدل التعريف فان اللام عن
اسم الفاعل العامل ليس للتعريف فلا يكون
معرفا اذ كان واللام بل المعرفة هو اللام لانه
اسم موصول لكن جرت عادة منهم بان يقال لاسم
الفاعل والمفعول الذر وقع صلة اللام معرفة
باللام حتى لا يجوز والحق التوطين به كما في المعرف
باللام التعريف فتأمل **قول** من حيث وفوق اه فيد
الحقيقية للاحتراز عن صيغة اسم الفاعل الذي يطلق
علما ما وقع عليه الفعل لكن من حيث يقوم به فعل ما

قول على صيغة اسم الفاعل والظاهر ان الماد
بالمفعول في قوله وكثرة المفعول مدلول صيغة لهم
الفاعل المفعول فان انواعا في فلا جرم يكون
والا ايضا كثيرا فانهم قول وكثرة المفعول
اي صيغة اسم المفعول فان المفاعيل كثيرة
قوله يعني علم خبر ولولم يكن معرفا باللام وكان
في قول محول اخر بقدر فعل ينصب كما في اسم الفاعل
قوله على معنى الثبوت حال عن ضمير اشتقاق قول
زيد قائم الاب ويعرف ما عدا ذكره بالقياس
فاذا قلت مثلا زيدا وكذا اذا قلت زيدا ضارب
ابيه وزيد مفعول ابيه لم يعلم في المثال الاول ان ابيه
مفعول الضارب وقد اضيف اليه او فاعله اضيف
اليه تشبيها بالمفعول وتوحيده حال المهر باختلاف
العبارة يحتمل ان يراد تميم الشأن بذكر النوعين
فالوجه هو المقدم قوله في نحو الحق من ابن هبنة

بر

56
ليست شعري ان الابن ممن ولد وصور ههنا من الشارع
ام من الكتاب وقد كان المتلحق من ههنا ههنا
ولا ابن فيه ويرشد كعليه النظرة المفصلة والكتاب كما
كتب النحو والمجد ما وجدنا الابن الا ههنا فالظاهر ان
سهو لاما المشهور في الكتب المذكورة فان الابن ههنا محمول
السبب كما ان محمول النسب قول لان وضعه
يمكن ان يكون عدة لقوله ويستعمل على احده وان
يكون لقوله فلا بد من واحد منها قول فلا بد فيه
اي اسم التفضيل قول اي الشخص الذي امره الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد قول اي البكر كل شئ
فخذت للمضاف اليه للتعميم مع الاختصار كما في قوله
قد كان منك ما يولم اي كل واحد قول اي ما اضيف
اشارة الى ان ما ذكر من التعليل واللاحق العبارة
لفظة ما كما في اسم الفاعل قول والثاني ان يفهم
زيادته وتفضيل ما ذكره المصنف ان اضافة افضل

التفصيل لا يجب ان يكون تفصيلية بل قد يكون ترضيحية
فقط فاما الاول يكون المفضل عليه مذكورا تحقيقا بسبب
الاضافة وعم الثاني ذكره نقد برف مع من مقدرة
وقد انتم حذفه للتعميم وبهذا التفصيل مراد ما به
الزيادة عم الغير بدون احد الاشياء الثلاثة المعروفة
وهو غير جائز لفقدان ذكر ذلك الغير اذ هو المفضل عليه
مع ان وضع الفعل التفصيل يستدعي ذكره تحقيقا
او نقديرا وهذه الاضافة ليست من الاشياء المذكورة
عم ما يفصح عنه سبب الاشتراط باحد الاشتمال
عم ما هو الواجب اعني ذكر المفضل عليه لانه حتى تكفي
الاضافة فليست فائدة تحقيقه بالقول حقيقة غير
ان اعتباره رفيع عميق **قول** عم المضاف اليه وحده
الاولي ترك اللفظ وحده يعرف من الحاشية المتقدمة
قول اعلم فما سواه فيه اثارة الى ان المفضل عليه
مقدرين **قول** وانما خصر المظهر من جنس الفاعل

بالبیان

بالبیان دون المظهر منه هكذا اجبت ان يفهم
قول بلا شرط فليست كنية اشتباه يوجب ابيان
في مثله الكتاب الموحى المقصود وعم بعض الناس
اعني المهمة **قول** وانما اختصر بالفاعل انما خصر
البیان بالفاعل فالباء داخلة عم المقصود عليه كما
هو الشايخ واما كبا في **قول** انما خصر المظهر فداخلة
عم المقصود المحذوف المقدر بقربية للقيام ولا يلزم
عدم المناسبة بين المعطوفين لان لهما واحد
لان دخولها عم المقصود باعتبار تبيين معنى
التمييز عم ما حقق في موضعه فالشايخ الفاعل اليه
الاستعمال بالمعطف وبترتيب كما لا يخفى عم
المتأخر العارف فانهم **قول** قيل هذا التفسير يحتمل
ان يكون عين التفسير محضة معي بالياء **قول**
تفصيل الشيء عم نفسه فلا يصلح ان فعل للمعرفة الظاهر
كأن **قول** ما ريت كعين اي ما ريت عيناً مثل

عين زير في الكحل احسن فيها كحل قول واغاجاره
 او الصورة الاخيرة اي من حيث العمل اعلم التفضيل
 في المظهر قول ايضا في ذكر لفظ ايضا هنا تأمل فلابد
 من التاويل في لفظ من مقدرة قول في المثال الاخير
 قول اقل به او نسب قول من ايتي واتي عما اختلاف
 اللغتين بحسب الاظهار والادغام قول اما اعترافية
 علم راي من جواز وقوع جملة الاعترافية اجملا ليلها
 جملة متصلة بها قول اي ركبنا ساريا وتذكير الصفة
 مع افراده بالنظر الى افراد موصوفها صفة قول وهو
 معنى المفعول او افعال التفضيل المفعول بالعبارة
 الاولى من العبارات الثلاث السابقة قول علم وجه علم
 اي علم وجه به علم به قول فلما وصلت جواب لما في
 قول قسم قول يسلك جواب لما الثانية قول
 وثالثها النسبة اليه قال ما سواء كانت تلك النسبة
 نسبتحدث الذي هو مدلول الفعل كما في افعال التثنية

او نسبة

او نسبة حدث خارج عنه كما في افعال الناقصة فان
 النسبة المتأخوذة فيها علم وجه العودية نسبة خبرها
 الى اسمها علمها في بابها ولا يبعد ان يراد
 بالحدث الذي يعتبر طرفا للنسبة ما هو مدلول
 الفعل ويراد بالنسبة ما هو هي اعم من كونها جملة
 او غيرها فان للافعال الناقصة حدثا داخلها ايضا
 كالاستمرار والافتقار والافتقار للوقت الخاصة
 ونسبة به الى اسمها لكن لا وجه العودية بل علم وجه
 القيد فانه ان كان متصرف بالاستمرار من حيث
 انقضاء بالجزء واسم صار متصرف بالانتقال كذلك
 ولم اصح متصرف باقتراح وقت الصباح كذلك
 ايضا وكذا الحال في البوابة فتأمل وجهه ان اللاحق
 المذكورة اعني الاستمرار والانتقال والافتقار
 منسوبة الى انقضاء اسمها بخبرها حقيقة
 اعني مضمون جملة الاسمية فانه وقع بمنزلة الفاعل

لتلك ولذا احتاجت في كونها كلاما ومجمل
الى اسند والسند اليه دون الافعال التامة فانها
ما احتاج فيه الى اسند اليه فقط لكن نسبة تلك
الاحكام الى انصافات اسمائها باخبار بالانكون
مقصودة اصلية بل مقصودة تتبع لتلك الانصافات
بطريق القيدية لهما فالعمدة هي الانصافات المذكورة
فتلخص لك عما ذكرنا في الافعال التامة قصة اعتبر
نسبتها الى احدهما عمدة وهي نسبة اخبارها الى
اسمائها والاخرى ليست كذلك بل تبع لما هي العمدة
على جهة القيدية لهما وفي الافعال التامة اعتبر
نسبة واحدة علم وجه العمدة وهي نسبة لحدث
الداخل الى فاعل ما وهذه النسبة في افعال الناقصة
تكون غير عمدة فاحفظ هذه فانه تحقيق شريف
في الفرق بين الافعال التامة والناقصة وتدقيق
لهل في بيان معانيهما والتهادي **قول** فان
العلم

٥٩
الفاء والواو اقول ليست شعري ان الشارع القائل
لاي وجه ترك وجه تقدير ان التامه نسبة للمضارع
بعد او مع ذكر وجه التقدير بعد اختيها مع ان غير
خفي ذات او مع علم ما تعرف اما بمعنى ان يكون
حرف الجر كما سبق في نفسه او بمعنى الاستثنائية
وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون مدلولها اسما
اماع الاول فقط واما على الثاني فلان المستثنى لا يكون
الا اسما على ما لا يخفى ثم ان الوجه الذي ذكره
في الفاء والواو غير ظان الواو بحيز بمعنى مع
فليخرج عن كونها عاطفا كما في المفعول مع والفاء
يصير للسببية ولهذا يفتر ما بعدهما بالعدول
عن الرفع الى النصب ليكون تنقيصا عليها حيث
يفتر اللفظ على تغير المعنى على ما قرأ في الشارع
في بيان كون السببية شرطا تقدير ان بعد الفاء
فهذا هو سبب التقدير المذكور والعجب من الشارع

كيف غفل ههنا عن هذا الوجه مع ذكره بعد درفتين
 واما التوجيه الفاعل او فانها يكون بمعنى مع ومع
 الانصاف الالاسم فما هي معناها ينبغي اولاً ان
 الاسم ما صلي وخولها عليها فتدبر **قول** من جهة المعنى
 لا اللفظ **قول** الابهة الاى احضر من مضارع متكلم
 من حصر محض من يد **قول** ولا يبعد لو جعل
 جواب لم يحذف لذكره في مقدم **قول** وى تدخل
 على جميع الانواع المضارع او لا النهى حروف لام الامر
 اذ هي محضة بالغبية في المعلوم **قول** لعدم تأنيب
 اداة الشرط فيه فان لن انا وضع للاستقبال
 وكذا استعماله في نقط فلا يكون بحرف الشرط تأنيب
 في معنى مدخول لاس جبهة التغيير كما في **قول** ولا من
 جبهة التعيين كما في المضارع المبتدأ والمفعول بلا فان لا
 وان وضع للاستقبال لا قد يخرجه لطلق للمفعول
 نحو اير ان لا يخرج عما ذكره في شرح الباب في يقع
 في معنى

في معنى مدخول تغيير من جهة تعينه للاستقبال
 قول وهو في اصطلاح الخوئين الطان هذا مرة
 لما وقع في بعض الشرح من التوجيه لذكر الثاني بان
 يقع اشتها الامور بالحق المصدري عند الخوئين
 بل استعماله هذا المعنى مع ان الاشتهاد عند
 الخوئين مبنى على التوجيه المذكور فتأمل **قول** بالامر
 بالصفة في العبارة مساعة فلا يمكن حمل الكلام
 على حذف المضاف او بالامر بمعنى الصفة المخصوصة
قول في الصورة حكم المجزوم اي حكم آخر الامر
 في الصورة حكم المجزوم **قول** لانه شابه امر الامر **قول**
 ما في اللام امر الامر **قول** معنى اضطره هو طلب
 الفعل عن الفعل **قول** من المزيدي في تعينه الرباعي
 بهما يكون من المزيدي تأنيب لا يخرج عن التأنيب **قول**
 لا البناء المضارع لا يذهب عليك ان في هذا المحل
 امر في شرح قول المصنفون ان كان بعده فيه ضبطا

لا يصدر عن القال لا يليق اسناده الى النسخ **القال**
 بل الى قلم الناسخ بما هو وان كانت النسخ الواصلة
 اليها اليانفة الى العشرة مقدار متفقة في ذلك الحدة
 بحيث يرسد كاله قلنا فساد بتريد المراد ايضا فانه
 حقه ان يقدح فانه اذا قيل في اقل اقل بفتح التاء
 للتبسي بمجرى المتكلم **في** الرباعي **و** معلوم اذا قيل
 اقل بفتح التاء في فانه التوجيه الوجودي هو ان يكون
 الهمزة مضمومة فرادهم عن الصعود من كسرة
 الي هي الاصل في هزات **الواصل** الى الفتح فانه السا
 ليس بما جرحه باعتبار حركة الهمزة حركة العين
 مع انه في فتح الهمزة **التبسا** **و** المتكلم **المجهول** **الركن**
 من باب الافعال **و** **بما** **المعلوم** بالواحد المتكلم
 المعلوم من الافعال **و** فانه لو فتم التعليل المذكور
 في كسرة الهمزة مع كونها همزة وصل عمالا حاجته اليه
 اذا النكتة انما تطلب في الخرج عما خلاف الظاهر وكسرنا

مطلنا